الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

- بن فراح امال
- بوربيعة سهام

تحت عنوان:

# دور البنوك التجارية في تنشيط أو تمويل التجارة الخارجية عن طريق التحصيل المستندي

## -دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة-

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| ا. د. خرخاش سامية | جامعة محمد بوضياف المسيلة | رئيســا |
| أ. د. ختيم محمد العيد | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا ومقررا |
| أ. د. فيشوش حمزة | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2024/2023

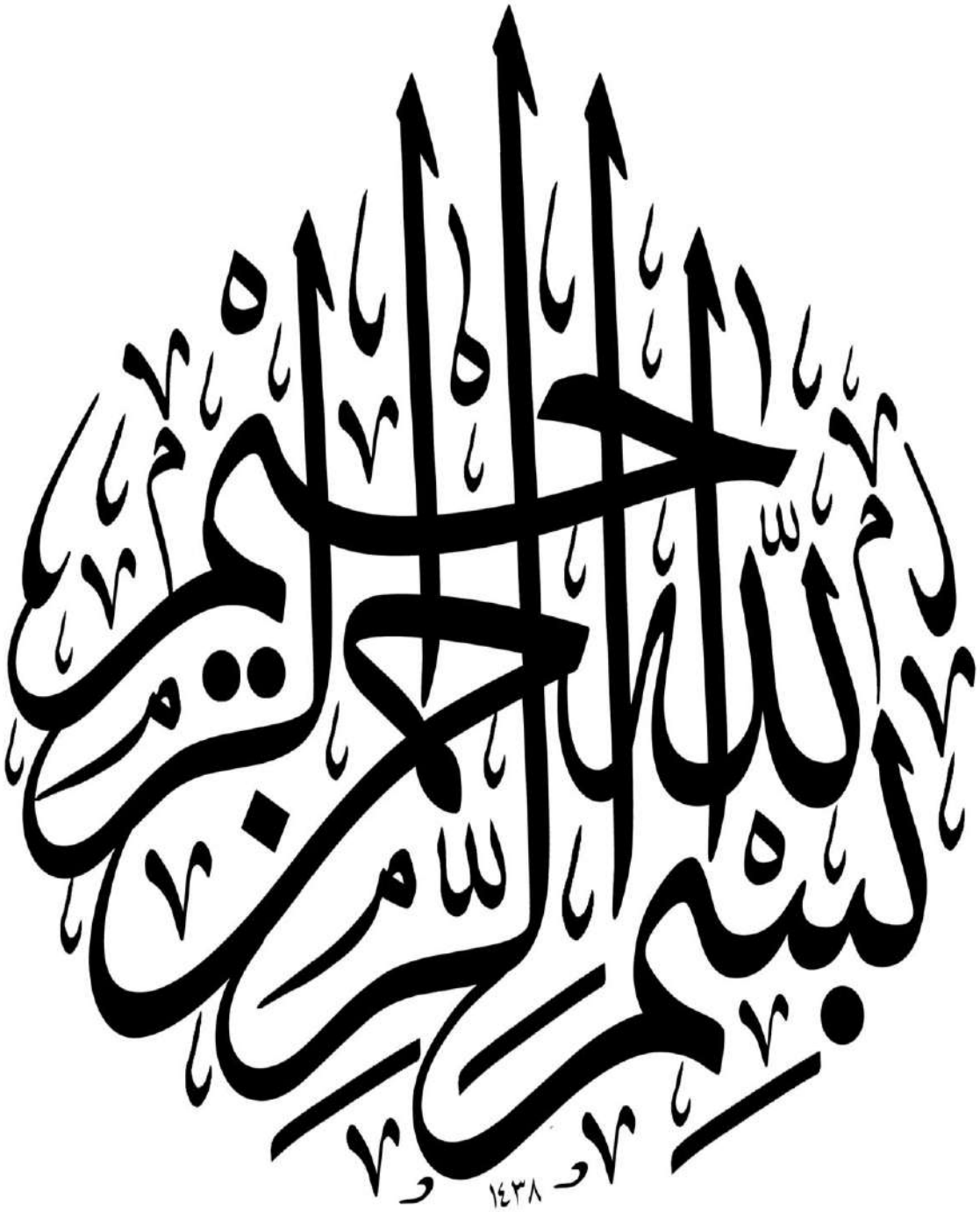
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الحمد لله وكفى الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

الأستاذ الدكتور. ختيم محمد العيد

الذي تكرم علينا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان نعم المشرف

الشكر موصول ايضا الى موظفي بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة عامة

نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

# إهـــداء

باسم خالقنا وميسر امورنا لك كل الحمد والامتنان

نهدي هذا النجاح لأنفسنا ثم الي كل من سعى معنا لإتمام هذه المسيرة دمتم لنا سندا، الى من نحمل اسمهم بكل فخر "**ابائنا** "

الى اللاتي ساندتنا والهمنا لمواصلة مسيرتنا وسهلن لنا الشدائد بدعائهن "**امهاتنا** "

الى من كانوا خير معين اخوتنا وأخواتنا

الى المشرف **الأستاذ الدكتور ختيم محمد العيد** الشكر على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة فاللهم ارزقه الصحة والعافية..

**"وها انا قد وصلت لمشارف التخرج فالحمد لله رب العاملين"**

# فهرس

# المحتويات

شكر وعرفان.....
إهـــــداء.....
فهرس المحتويات .....
فهرس الجداول والاشكال.....
مقدمة .....أ–و
الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتحصيل المستندي .....7
تمهيد الفصل:.....8
المبحث الاول: عموميات حول التجارة الخارجية .....9
المطلب الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.....9
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية. .....9
الفرع الثاني: دوافع وأهداف التجارة الخارجية. .....11
الفرع الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.....13
المطلب الثاني: التمويل البنكي للتجارة الخارجية.....14
الفرع الأول: مفهوم التمويل واهميته.....14
الفرع الثاني: العمليات البنكية لتمويل التجارة الخارجية.....15
الفرع الثالث: التوطين البنكي لعمليات التجارة الخارجية. .....19
يضع البنك الخاتم (ختم البنك) في الطلب والفاتورة، وكذا الخاتم الخاص بالتوطين .....21
المبحث الثاني: ماهية التحصيل المستندي.....21
المطلب الأول: مفهوم التحصيل المستندي.....21
الفرع الأول: تعريف التحصيل المستندي.....21
الفرع الثاني: أهمية التحصيل المستندي.....24
المطلب الثاني: عناصر التحصيل المستندية وتقنيات استعماله.....26
الفرع الأول: أطراف التحصيل المستندي:.....26
الفرع الثاني: أنواع التحصيل المستندي:.....27

المطلب الثالث: مسؤوليات البنوك في تحصيل المستندية وذكر المزايا والعيوب..... 34
الفرع الأول: مسؤوليات البنوك في التحصيل المستندية..... 34
الفرع الثاني: مزايا وعيوب التحصيل المستندي:..... 36
المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي..... 37
الفرع الأول: مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي..... 37
الفرع الثاني: استعمال التحصيل المستندي والاعتماد المستندي في الجزائر..... 38
الفصل الثاني: ..... 41
الدراسة الميدانية للتحصيل المستندي..... 41
في تحسين تمويل التجارة الخارجية..... 41
في بنك التنمية المحلية بالمسيلة..... 41
تمهيد الفصل:..... 42
المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك التنمية المحلية BDL..... 43
المطلب الأول: النشأة والتعريف بعينة الدراسة..... 43
الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية المحلية..... 43
الفرع الثاني المهام بنك التنمية المحلية: ..... 44
الفرع الثالث الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية :BDL..... 44
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وشبكة سويفت..... 45
الفرع الاول: الوسائل المستخدمة في الدراسة..... 45
الفرع الثاني: شبكة سويفت..... 46
المبحث الثاني: سير عملية استيراد بضاعة عن طريق التحصيل المستندي..... 50
المطلب الأول: العقد التجاري بين الطرفين " المستورد والمصدر"..... 50
المطلب الثاني: التوطين الاولي "pré-domiciliation"..... 51
المطلب الثالث: ارسال واستلام المستندات للمستورد ..... 52
الفرع الأول: ارسال المستندات والبضاعة..... 52

الفرع الثاني: استلام المستندات وفحصها..... 53
المطلب الرابع: التوطين البنكي..... 53
الفرع الأول: ملف التوطين البنكي..... 53
الفرع الثاني: عملية التوطين البنكي..... 55
الفرع الثالث: رقم التوطين البنكي..... 55
المطلب الخامس: استلام المستورد للمستندات وتسديد قيمتها..... 56
الفرع الأول: استلام المستورد للمستندات..... 56
الفرع الثاني: تسديد قيمة المستندات..... 57
المبحث الثالث: عرض نتائج المقابلة وتحليلها:..... 57
المطلب الأول: عرض حيثيات إجراء المقابلة..... 57
المطلب الثاني: تحليل محاور المقابلة..... 58
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات..... 61
خلاصة الفصل:..... 63
خاتمة..... 64
قائمة المصادر..... 67
الملاحـــــــق..... 71
ملخص..... 92

# فهرس

# الجداول

# والاشكال

## فهرس الجداول

جدول 1: مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي ..... 37
جدول2 : العقد التجاري بين الطرفين " المستورد والمصدر"..... 51
جدول 3 : عرض المقابلة ..... 58

## فهرس الاشكال

شكل 1: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة المسيلة..... 45

# مقدمة

أخذت عملية التطور الاقتصادي تتصدر قائمة الأولويات كأحد أهم وأعقد التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وفي ظل هذا السياق تتسابق الدول بحثًا عن أفضل السبل لتحسين الحياة الاقتصادية، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعود بالنفع على المصلحة العامة، وتعتبر التجارة الخارجية من أبرز الأدوات التي تلعب دورًا حيويًا في اقتصاد أي دولة، إذ تسهم في ربط اقتصاديات العالم عبر قضايا التصدير والاستيراد.

تلعب التجارة الخارجية دورًا حاسمًا في تعزيز نمو اقتصاديات الدول المعاصرة، من خلال تبادل السلع والخدمات على الصعيد الدولي، في هذا الإطار تعد عمليات الاعتماد والتحصيل المستندي من أهم وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الخارجية، حيث تساهم بشكل كبير في تنمية اقتصاديات الدول .

تتمتع عمليات الاعتماد والتحصيل المستندي بأهمية خاصة نظراً لدورها المحوري في تسهيل التبادل التجاري بين الدول المختلفة، كما تعتبر هذه العمليات من أبرز مظاهر العمل المصرفي في مجال التجارة الخارجية والتعاقدات بالنقد الأجنبي، حيث ترتكز على قواعد ثابتة من الناحية الفنية والمصرفية والقانونية.

بفضل هذه العمليات يتمكن المصدرون والمستوردون من التعامل بثقة وأمان أكبر، مما يعزز من حركة التجارة ويؤدي إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتظل هذه العمليات جزءاً أساسياً من البنية التحتية للاقتصاد العالمي، مما يجعلها ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

تبرز أهمية عمليات الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك دوراً محورياً في تسهيل وتيسير حركة التجارة بين الدول، تقوم البنوك بفتح الاعتمادات المستندية وإجراء التحصيلات المستندية، مما يوفر الأمان والضمانات اللازمة للتجار لإتمام عملياتهم التجارية بنجاح.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التحصيل المستندي وبين التجارة الخارجية، تعتبر التحصيلات المستندية وسيلة لتحصيل قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من خلال الوثائق التجارية المعتمدة .

تتمثل الفائدة الكبيرة لهذه العمليات في زيادة صادرات الدولة أو التحكم في استيراد بعض السلع بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية المتبعة للدولة المعنية، كما يمكن للدولة التحكم في استيراد السلع وفقًا لاحتياجاتها الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام التحصيلات المستندية لضمان استلام السلع في الوقت المناسب وبالشروط المتفق عليها، مما يحمي الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

تلعب البنوك دوراً حيوياً في تنشيط حركة التجارة الخارجية من خلال هذه العمليات، حيث توفر الأمان والضمانات اللازمة لإتمام الصفقات التجارية بكفاءة، بالإضافة إلى ذلك تساهم التجارة الخارجية بشكل كبير في اقتصاديات الدول من خلال تأثيرها المباشر على ميزان المدفوعات، يمكن أن تؤدي التجارة الخارجية إلى تحسين الميزان التجاري للدولة إذا كانت الصادرات تفوق الواردات، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، على العكس قد يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات إذا كانت الواردات تفوق الصادرات، مما يتطلب سياسات اقتصادية مناسبة للتعامل مع هذه التحديات.

في المجمل، تعزز عمليات التحصيل المستندي من قدرة الدول على إدارة تجارتها الخارجية بفعالية، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

**الإشكالية:**

يعتبر التحصيل المستندي من أهم وسائل تنشيط التجارة الخارجية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة التحصيل المستندي ببنك التنمية المحلية وكالة المسيلة في تنشيط التجارة الخارجية ؟**

**الأسئلة الفرعية:**

على ضوء الإشكالية المقترحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التجارة الخارجية؟
- ما هو دور البنوك في المعاملات التجارية الخارجية من خلال عملية التحصيل المستندي؟

**الفرضيات:**

نصوغ فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- يساهم التحصيل المستندي في البنوك التجارية في تنشيط التجارة الخارجية.
- التجارة الخارجية هي أحد ركائز الاقتصاد الوطني.
- تلعب البنوك دورا فعالا في تنشيط تمويل التجارة الخارجية نحو الخارج عن طريق عملية التحصيل المستندي.

**أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع تمويل التجارة الخارجية أهمية قصوى للبنك والاقتصاد الوطني والزبون، فهو يمكننا من معرفة دور البنك في تسيير عمليات تمويل التجارة الخارجية ومدى اهتمام البنوك الجزائرية بها.

كما تنعكس هذه الأهمية على الاقتصاد الوطني من حيث نوع وحجم التسهيلات المقدمة للتجارة الخارجية، وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي للبلد.

وأخيرا الأثر المباشر على الزبون حيث يمكنه البنك من خلال تقنيات المقدمة له ومن أهمها التحصيل المستندي.

**أهداف الموضوع:**

الهدف الرئيسي هو معرفة دور التجارة الخارجية كما يحقق الموضوع الأهداف الآتية:

- الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية.
- إبراز مدى مساهمة التحصيل المستندي في ترقية التجارة الخارجية باعتباره أداة فعالة لتسوية المعاملات التجارية.
- الهدف من هذه الدراسة الاستفادة من معلومات جديدة حول تمويل التجارة نحو الخارج وإثراء معارفنا العلمية.
- بيان طرق الدفع في التجارة الخارجية وتوضيح أفضلها وأكثرها أمنا لطرفي التعاقد.
- الإلمام بكل خلفيات وجوانب الموضوع وتوفير كل ماله علاقة بالموضوع للطلبة القادمين وتحسيسهم بمدى أهميته في عصرنا.

**دوافع إختيار الموضوع**

من بين دوافع اختيار الموضوع ما يلي:

**الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في التعرف على موضوع التحصيل المستندي ودوره في تنشيط التجارة الخارجية.
- اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا وفكر القارئ.
- ثراء الموضوع من جهة وكثرة التعاملات الدولية من جهة أخرى.

**الأسباب الموضوعية:**

- أهمية التجارة الخارجية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.
- المكانة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية على المستوى الوطني والدولي.
- أهمية التمويل البنكي لهذا القطاع.
- أهمية التحصيل المستندي.

**حدود الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تقييم طرق تمويل التجارة الخارجية ونلخصها فيما يلي:

- **البعد الزمني:** أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 28 مارس 2024 الى غاية 29 ماي 2024.
- **البعد المكاني:** وقد خصصنا بنك الفلاحة والتنمية المحلية بالمسيلة BDL.

**منهج الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، يتبع هذا البحث المنهج دراسة الحالة، فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، والمنهج الإحصائي التحليلي فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية على بنك التنمية المحلية "BDL".

**الدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولى:** خاية بوعلام، دور الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك البركة –وكالة بسكرة–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019.

نتائج الدراسة:

- التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقتها مع العالم، وتعتبر أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي ومما لا شك فيه هو أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية
- الاقتصادية للدول كونها تحتل مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الاقتصادي.
- إن تقنيات الدفع الدولية تمنح جميعها تغطية لمخاطر الائتمان.
- إن تتبع مراحل سير عملية الاعتماد المستندي بدءا من فتح ملف الاعتماد إلى غاية دفع الوثائق وفحصها وتسويتها تكون معقدة نوعا ما وتتطلب إلهاما دقيقا.
- بالرغم أن هذه التقنية تتميز بالثقة والأمان إلا أنها تتضمن عدة مخاطر كالسرقة ومخاطر النقل والشحن، وتعرض البضاعة للتلف وعدم وصولها في الوقت المناسب وغيرها من المخاطر التي تنقص من أهمية العملية بالرغم من الاحتياطات المتخذة.
- تقنية التحصيل المستندي الأكثر استخداما في بنك البركة في السنوات بين 2015 و 2018 بنسبة أكبر من 75% مقارنة بالإعتماد المستندي رغم التطور الذي عرفته التجارة الخارجية إلا أن التشريع الجزائري عرف بعض الإجراءات فيما يخص وسائل الدفع بفرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع.

**الدراسة الثانية:** بن بلقاسم ايمان، بن فرج عبير ، دراسة مقارنة بين تقنية الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2022)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2022-2023.

- تحتل البنوك التجارية مركزا حيويا في تمويل النشاط التجاري الخارجي، إذ تعتبر الجهاز المصرفي الأساسي في توفير الدعم المالي للنشاط التجاري الخارجي.
- تساهم البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق التقنيات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.
- أهم التقنيات التمويلية المستعملة في التجارة الخارجية التقنيات قصيرة الأجل المتمثلة في الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- باعتبار الصفقات التجارية تأخذ الجانب المالي ببالغ الأهمية لجميع الأطراف فإن الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي أهم التقنيات المستعملة في ذلك.
- الإعتماد المستندي أكثر الطرق ضمانا من المخاطر التي تواجه عملية التمويل خاصة من ناحية التسديد.
- التحصيل المستندي أكثر الطرق وفاءا وضمانا وسهولة من حيث التعامل به.
- وكالة برج بوعريريج توفر صيغة الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي لتمويل صفقاتها التجارية من جانب التقنيات قصيرة الأجل، وتوفير صيغة قرض المورد وقرض المشتري من جانب التقنيات طويلة الأجل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- صيغ التمويل التي توفرها الوكالة لها جانبين جانب ايجابي للبنك يتمثل في ضمان قيمة الصفقة قبل تسويتها، والجانب السلبي للمتعامل يتمثل في إجباره على توفير مبلغ الصفقة قبل تسويتها.
- تدخل الوكالة البنكية كوسيط وضامن في العملية التجارية في الإعتماد المستندي، على غير ذلك في التحصيل المستندي الذي تدخل كوسيط فقط. تمر تقنيتي الإعتماد المستندي على عدة مراحل أساسية من إبرام العقد التجاري، وطلب الفتح ومرحلة التوطين البنكي، ثم مرحلة التسوية والتنفيذ إلى تسليم البضاعة والدفع، ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**تقسيمات الموضوع:**

بغرض معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

تناول الفصل الأول مدخل الى دراسة التحصيل المستندي والتجارة الخارجية من حيث ماهية التحصيل المستندي وتسليط الضوء على التجارة الخارجية.

في حين تطرق الفصل الثاني إلى التحصيل المستندي في بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة.

# الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتحصيل المستندي

**تمهيد الفصل:**

التمويل البنكي للتجارة الخارجية يعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها المصدر أو المستورد لتمويل عمليات التجارة الدولية، حيث يهدف إلى تلبية احتياجات السيولة الناتجة عن عمليات الشراء والبيع بين الأطراف المختلفة في دول مختلفة، يمكن أن يتضمن التمويل البنكي للتجارة الخارجية عدة أدوات مثل الاعتمادات المستندية، التي توفر ضمانًا للمستورد بأن يتم دفع مبلغ معين إلى البائع بموجب مستندات تؤكد تنفيذ الشحنة، والخطابات البنكية التي تضمن للبائع دفع مبلغ محدد في حالة عدم الوفاء بالتزامات المشتري، بالإضافة إلى التمويل البنكي التقليدي الذي يشمل قروضًا وتسهيلات ائتمانية مباشرة، أما عملية التحصيل المستندي فهي إجراء تجاري يتضمن استخدام المستندات المالية كوسيلة لضمان دفع مبلغ معين في إطار عملية تجارية دولية. تبدأ هذه العملية بإنشاء المستندات المطلوبة من قبل البائع، مثل الفاتورة التجارية وشهادات الشحن، ثم تحويلها إلى بنكه الذي يتولى تحصيل المبلغ المستحق من المشتري وفقًا للشروط المحددة، بعد ذلك يقوم البنك بدفع المبلغ إلى البائع بعد استلام المشتري للمستندات والموافقة عليها، تعتبر عملية التحصيل المستندي آلية آمنة وموثوقة تقلل من المخاطر المالية وتعزز الثقة بين الأطراف المشاركة في التجارة الدولية.

## المبحث الاول: عموميات حول التجارة الخارجية

### المطلب الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

#### الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

تهتم التجارة الخارجية بأسباب تبادل السلع والخدمات وعوامل الانتاج عبر الحدود، إذ تساعد على توفير المنتجات التي لا يمكن إنتاجها محليا من جهة وتساعد على تصريف فائض الانتاج من جهة أخرى.

**أولا: تعريف التجارة الخارجية.**

التجارة الخارجية هي الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الاقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات هذا ما أعطاها عدة تعاريف.

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ".[1]

التجارة الخارجية عبارة عن عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف التبادل" .[2]

[1] مديحة بن زكري بن علو شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني، (التجارة الخارجية من التقيد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة الجلفة، سبتمبر 2019، ص 385.

[2] سحنون جمال الدين دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني المركز الجامعي تيبازة جامعة الجزائر، ديسمبر 2015، ص 50.

التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الاضافية الأخرى" .[1]

يقصد بالتجارة الخارجية كل عمليات استيراد وتصدير للبضائع أو الخدمات التي يقوم بها متعاملو التجارة الخارجية أو المتعاملين الاقتصاديين.

كما تعتبر التجارة الخارجية امتداد للتجارة الداخلية بحيث لا يمكن التصدير للأسواق الخارجية إلا بعد إشباع الأسواق الداخلية وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما – الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة.

**ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.**

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، كما تعد التجارة الخارجية من بين القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل أساس فيما يلي:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وإقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعاملة معها[2].
- تعتبر مؤشرا جوهريا لقدرة الدولة على الإنتاج والتنافسية في السوق الدولي، تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي بالاعتماد على التخصص والتقسيم الدولي.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المبنية وتعزيز عملية التنمية الشاملة، الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات[3]
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- تدعم القدرة التسويقية، من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع.[4]

---

[1] شيخي حفيظة ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2011/2012، ص 10.

[2] مديحة بن زكري بن علو شبان نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 386.

[3] فراس الأشتر، مقدمة في التجارة الخارجية، المحاضرة الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة الحماة، 10/03/2017، ص 05.

[4] مناصري بحي دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس، العدد 1 جامعة خميس مليانة الجزائر، أفريل 2020، ص 832.

- ❖ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية صغيرة.
- ❖ تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- ❖ هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.[1]

**الفرع الثاني: دوافع وأهداف التجارة الخارجية.**

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المعاملات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية إذ تعد عاملا أساسيا في إقامة علاقات اقتصادية دولية بين أطراف المبادلة.

**اولا: دوافع قيام التجارة الخارجية.**

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذا النوع من التبادل، و يمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون "الندرة النسبية " فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنها مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم، ومهما كانت قدرتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ومن الأسباب التي أدت إلى قيام التبادل الدولي هي:

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة.[2]
- التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة الى أخرى.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

[1] زير مي نعيمة التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 05.

[2] مديحة بن زكري بن علو شيبان نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 385-386

**ثانيا: أهداف التجارة الخارجية.**

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة اشكالها وانواعها.
- التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم[1].
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا[2].
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية و غير ذلك.

[1] فراس الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة:سطيف 1، 2018/2019، ص07

- تعمل على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الانتاجية التي تتميز بها الدولة[1].
- تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الانتاج.
- الحصول على المواد الأولية والمنتوجات المصنعة التي يحتاج إليها الوطن وبالتالي السير المتواصل للمؤسسات الاقتصادية يؤدي بها إلى سد حاجات الوطن بصفة عامة، والهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تحويل الخيرات من بلد لبلد آخر.

**الفرع الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.**

مما لا شك فيه هو أن كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، رغم هذا هناك إختلاف بينهما، بحيث يتمثل هذا الإختلاف في:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم.
- التجارة الخارجية تتعامل مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين تكون التجارة الداخلية في ظل نظام موحد.
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية[2].
- اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.
- مرحلة النمو الاقتصادي ( الرواج، الكساد ).
- وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.
- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية، بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية[3].

[1] راوية عالمي، وهيبة صوطة، اليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة للفترة 2010-2016 – مذكرة تخرج مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قائمة 2017/2018، ص : 06.

[2] مديحة بن زكري بن علو شيبان نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 385.

[3] فراس الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 04.

**المطلب الثاني: التمويل البنكي للتجارة الخارجية.**

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم انشغالات الأعوان الاقتصادية والمؤسسات المالية والبنكية وذلك قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن للعمليات التجارية الخارجية حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل عبر القنوات البنكية كونها توفر التقنيات الملائمة لتسهيل عملية تمويل هذه الأخيرة.

**الفرع الأول: مفهوم التمويل واهميته.**

بعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها، استخدامها استخداما أمثل، وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة.

**أولا: تعريف التمويل.**

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

يعرف الكاتب "بيش" التمويل بأنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها أو أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام.

كما يعرف "موريس دوب" أن التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.

يمكن تعريف التمويل أيضا بأنه توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها وذلك في أوقات الحاجة إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع و الخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب[1].

يعرف التمويل بأنه التدفق المالي الذي تستخدمه دولة ما في عملية تنموية شاملة (نمو متوازن أو قطاعية أو لتنمية البنى التحتية أو الارتكازية أو المرتكزات الأساسية لديها اعتمادا على مصدر خارجي لهذا التدفق وذلك بسبب قصور في الموارد التمويلية في تلك الدولة مما لا يمكنها معه أن تفي بمتطلبات التنمية لديها،

[1] كلوش عاشور، مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات المالية، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 02.

ولهذا التمويل ميزات وأضرار وأشكال متعددة. وبذلك فإن هذا التمويل لا يتم اللجوء إليه إلا لأغراض إجراء تنمية شاملة، تشمل جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء أي قطاع، أو تنمية قطاعية، قد تشمل قطاع دون قطاعات أخرى أو ربما مشروع دون مشاريع أخرى، يمكن ان تكون تنمية في القطاع الصناعي كإنشاء مصنع لتجميع السيارات أو مصنعا لقطع الغيار مثلا أو تنمية في القطاع الزراعي كإنشاء مشاريع زراعية متكاملة[1].

**ثانيا: أهمية التمويل.**

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

1) توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها: توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة. تحقيق التنمية الاقتصاد البلاد.
2) تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم توفير .....السكن، العمل
3) تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة[2].

**الفرع الثاني: العمليات البنكية لتمويل التجارة الخارجية.**

تمويل التجارة الخارجية على مستوى البنوك التجارية يحتاج إلى عمليات بنكية داعمة ومسيرة لعملية التمويل منها:

[1] بالعجين خالدية، تقنيات التجارة الدولية، محاضرات قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2017-2018، ص 106.

[2] بقاش وليد بن دادة عمر حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والاسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04 العدد 01، جامعة جيجل، جوان 2019، ص 55.

**أولا: الاتفاقيات مع البنوك المراسلة.**

لكي تستطيع البنوك المحلية التعامل مع البنوك المراسلة، ولتنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية من حوالات أو إصدار شيكات بالعملات الجنبية، أو تسديد بوالص التأمين أو الاعتمادات المستندية أو الكفالات لابد لها من توقيع اتفاقيات مع البنوك المراسلة في مختلف دول العالم التي تتعامل معها مواطني تتلك الدولة. كما يهدف هذا التوقيع إلى الاستفادة من الميزات التالية:

- تنفيذ كافة العمليات الخارجية لعملائها في كافة دول العالم.
- الحصول على المزيد من التسهيلات المصرفية الخارجية.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتخصصة لعملاء البنك المحلي لا تقييمها البنوك المحلية الأخرى.
- زيادة أعمال وأرباح البنك المحلي نتيجة لتنفيذ الخدمات المصرفية الخارجية مع البنوك المراسلة.
- تدريب موظفي البنوك المحلية لدى البنوك المراسلة[1].

**ثانيا: الحوالات الخارجية.**

والتي تستعمل بشكل رئيسي من طرف العملاء لتسديد مدفوعات شهرية لمواطنين يعملون او طلاب يدرسون في الخارج، أو لتنفيذ التزامات مترتبة على تسهيلات و عقود تجارية موقعة مع الخارج، كما أن قسم الحوالات يعتبر بمثابة همزة وصل بين البنك والبنوك الأخرى المحلية والأجنبية من خلال تأدية وإنجاز عمليات التحويل الداخلي والخارجي وشراء وبيع الشيكات المصرفية وإصدار الشيكات للمسافرين ووسائل الاعتماد الخارجية الشخصية.

وتنقسم الحوالات الخارجية إلى حوالات صادرة وحوالات واردة، فالحوالات الصادرة هي الحوالات التي يصدرها البنك بطلب من العملاء إلى المستفيد والتي تدفع بواسطة فروع البنك او بنوك محلية أو أجنبية، والتحويل يتم من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة (بريد، تلكس، نظام السويفت ..... إلخ)، أما الحوالات الواردة فهي تلك التي ترد إلى البنك المحلي من أحد فروعه او البنوك الأخرى المحلية والأجنبية ليتم دفعها إلى المستفيد.

[1] إيمان بوزيد وحسينة عرة تسيير مخاطر تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص التمويل المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2015/2016، ص: 14.

**ثالثا: فتح حسابات بالعملة الصعبة.**

تقوم البنوك نتيجة لأي عملية مرتبطة بالتجارة الخارجية بفتح حسابات بالعملة الصعبة للعميل الذي تتعامل معه مهما كانت الخدمة المقدمة له.

لذلك فإنها تقيم علاقة بين عملائها وتتجسد هذه العلاقة واقعيا بفتح ما يسمى بالحساب فالحساب إذا هو رمز هذه العلاقة به تتم الرابطة المالية بين البنك وصاحب الحساب (العميل) وهو بهذا المعنى تعبير عن التجسيد المادي لهذه العلاقة الموجودة بين الوساطة المالية ومختلف زبائنها ولذلك من الأهمية معرفة كيفية فتح الحساب.

فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة:

لفتح حساب بنكي بالعملة الصعبة يكفي فقط:[1]

- التقرب لدى أقرب وكالة بنكية معتمدة.
- ملأ استمارة المعلومات المتوفرة على مستوى الوكالة البنكية إلى جانب التوقيع الرسمي والمعتمد للزبون.
- تقديم الوثائق التالية:
- شهادة الميلاد.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة الإقامة غير منتهية الصلاحية.

**رابعا: عملية الاستيراد والتصدير.**

تقوم التجارة الخارجية والمبادلات الدولية على عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات حيث تتم هذه العمليات بين متعاملين اقتصاديين أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو دول يقيمون في أقاليم مختلفة.

**1- تعريف الاستيراد والتصدير:**

الاستيراد والتصدير هو عملية بيع وشراء بين الشركات خارج حدود البلاد، ويعد من أمتع المجالات في التجارة كما أنه ليس بالمجال الصعب كما يعتقد أغلب الناس، وأنه يجب على المستورد أن يسافر ليقوم

[1] ايمان بوزيد وحسينة عوة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

بعملية الاستيراد، وهذا معتقد خاطئ، فالسفر يفضل إذا أراد شخص الاشراف على تصنيع منتج بمواصفات معينة وليس من أجل الشراء فقط.

يعرف الاستيراد على أنه جلب المواد التي يحتاج إليها السوق والتي ينتج منها كمية لا تكفي للاحتياج أو أن السوق المحلي غير قادر على إنتاجها، حيث يساهم الاستيراد في بداية مراحل التنمية إلى نمو الدخل القومي كما يساهم في اتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا.

التصدير هو بيع وتسويق المواد والمنتجات التي ينفرد بها السوق المحلي في إنتاجها مع الاحتياج إليها في الخارج، كما عرف أيضا على أنه بيع للمنتجات من دولة إلى أخرى وفقا لنظام معترف به قوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة، حيث أن التصدير مصدر هام للدخل الدولي وذلك بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وهو مؤشر على جودة الصناعة والزراعة في تلك الدول.

يتطلب التصدير أن تتماشى المنتجات مع المعايير التي تضمن مستوى معين من الجودة التي تسمح بقبول المنتج في السوق المصدر إليها، يعتمد التصدير في جزء كبير من صناعة الشحن حيث لكل منتج طريقة تصدير خاصة به، حيث تختلف طريقة شحن الحديد المصدر عن شحن مواد استهلاكية على سبيل المثال[1].

### 2- أهداف الاستيراد والتصدير

إن عمليات الاستيراد والتصدير تحقق الكثير من الأهداف المحلية والقومية والعالمية.

- على الصعيد المحلي فهو يساعد على توفير المنتجات السلع والخدمات التي لا تنتج في نفس البلد فيحصل تبادل السلع والخدمات عن طريق الاستيراد والتصدير.
- و على الصعيد القومي فيؤدي إلى نمو وازدهار تلك البلاد لاسيما الدول المصدرة نتيجة تدفق الأموال والعملات الصعبة من الدول المستوردة منها. وعلى الصعيد العالمي فإن عملية الاستيراد والتصدير من أهم عوامل الاكتفاء الذاتي على المستوى العالمي حيث تقوم كل دولة بتوفير احتياجاتها من السلع والخدمات من دولة لأخرى ويسمى هذا النوع من التجارة قديما بالمقايضة أي تبادل السلع والخدمات بدلا من الدفع.

[1] ايمان بوزيد وحسينة عوة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-18.

وفي إطار العمليات البنكية المختلفة تسعى البنوك التجارية لتسهيل عملية التمويل لمختلف عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق تقنيات بنكية تحتاج إلى خطوة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أي تقنية ألا وهي التوطين البنكي التي سيتم التعرض لها في المطلب الموالي.

**الفرع الثالث: التوطين البنكي لعمليات التجارة الخارجية.**

في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، أصبح للأعوان الاقتصاديين الحرية في القيام بنشاطات التجارة الخارجية عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير، إلا أن القيام بهذه العمليات موقوفة على شكلية التوطين المصرفي المسبق لدى وسط معتمد وذلك طبقا للمادة 29 من نظام بنك الجزائر رقم 07-01 المعدل والمتمم، والتي جاء فيها أنه تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد حيث يسبق التوطين كل تحويل أو ترحيل للأموال، كما يسبق كل التزام أو التخليص الجمركي للبضائع.

**أولا: تعريف التوطين البنكي.**

التوطين المصرفي هو عبارة عن آلية يتم بواسطتها تسوية دفع الثمن في المعاملات التجارية عن طريق قيام مصرف بتكليف من المشتري بأن يدفع مبلغا معينا لمصلحة البائع مقابل مستندات يلتزم البائع بتسليمها إلى المصرف، وهذا الاجراء تظهر أهميته في مجال التجارة الخارجية[1].

التوطين المصرفي هو إجراء إداري يسبق كل عملية تنفيذ مادي أو ترحيل مالي للعقد التجاري الدولي، يلزم المستوردين والمصدرين على القيام به أمام شبابيك البنوك التي منح لها اعتماد لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية من الجزائر وإليها[2].

في ذات السياق يعرف المشرع الجزائري هذا النظام بأنه فتح ملف يسمح بالحصول على رقم التوطين من الوسيط المعتمد الموطن للعملية التجارية بحيث يجب أن يتضمن الملف مجموع الوثائق الخاصة بالعملية التجارية.

من خلال التعريفات المقدمة أعلاه للتوطين المصرفي، يتضح أنه نظام يقوم على وجود أربعة أطراف:

[1] حسونة عبد الغني، نظام التوطين المصرفي كضابط لتسوية دفع الثمن في عقود التجارة الدولية، مجلة المفكر، العدد 18، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، فيفري 2019، ص: 273.

[2] معزي صونيا الغش وأثره على الالتزام المصرفي المستقل في عقد الاعتماد المستندي في القانون الجزائري، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، بدون سنة نشر، ص: 398.

- العميل طالب فتح التوطين المصرفي والذي يبرم عقدا مع البنك لفتح التوطين المصرفي لصالح البائع.
- البنك فاتح الاعتماد والمتعاقد مع العميل والملتزم بالدفع أو القبول أو التداول للمسحوبات المسحوبة عليه ضمن الشروط التي أبلغت للمستفيد في خطاب التوطين.
- البنك المراسل الذي يقوم بتبليغ المستفيد من التوطين ويتولى دفع قيمة البضاعة عند استلامه للوثائق المطلوبة.
- المستفيد البائع والذي يقوم بإرسال البضاعة والوثائق المطلوبة نظير حصوله على الثمن من البنك المراسل أو عن طريقه، وهو الطرف الذي تعاقد مع المشتري طالب فتح الاعتماد.

**ثانيا: أهمية التوطين البنكي.**

تظهر أهمية إجراء التوطين البنكي الملزم في أنه يعتبر وسيلة لمراقبة حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، ومعرفة مصدرها خاصة وذلك من خلال أنه وسيلة لرقابة مدى قانونية العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، إذ أنه يتوجب على الوسيط المعتمد ألا يقبل ملف التوطين البنكي وأي التزام يترتب عنه تحويل العملات الأجنبية نحو الخارج، إلا أخذ بعين الإعتبار قانونية العملية المعنية، وذلك بالنظر إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما، ناهيك عن ضرورة التأكد من المساحة المالية لزبونه.

كما يصر المشرع على أن تنجز التحويلات بالعملة الأجنبية في إطار إحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، ووفقا للبنود التعاقدية، وبالتطابق مع الأصول والأعراف الدولية.[1]

**ثالثا: عملية التوطين.**

**1. قبل الشروع في عملية التوطين.**

قبل الشروع في عملية التوطين البنكي يجب التأكد من أن المستورد :[2]

- يملك سجل تجاري ورقم التعريف الجبائي.
- أن لا تكون صادرة عليه إلغاء التوطين على كل عمليات التجارة الخارجية.

[1] عبد الله ليندة، عن اعتبار الاعتماد المستندي آلية لمكافحة جريمة تبييض الأموال المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، بدون سنة نشر، ص 482.

[2] عبابسة محمد شوقي دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2018/2019 ص ص 63-62.

- أن يتحلى بوضع مالي أو ضمانات حقيقية تؤهله للقيام بعمليات التجارة الخارجية.

كما يجب التأكد من أن المنتوج:

- أن لا يكون المنتوج غير خاضع للقوانين الدولية المسموح بها.
- أن يوافق المواصفات والنوعية المقررة من طرف القوانين الخاصة بآجال الاستيراد.
- أن يكون يوم الاستحقاق محمي بإذن سماح أو تأشيرة معطاة من طرف السلطات الكفيلة بهذا المواد.

**2. القيام بالتوطين البنكي.**

بأمر من الزبون يقوم البنك بفتح توطين خاص لهذا الزبون حتى يسمح له بعملية الاستيراد أو التصدير ودور هذا البنك هو الوساطة بين المورد والزبون، وللقيام بالتوطين البنكي هناك شروط خاصة بالزبون وهي:

- فتح حساب لدى البنك.
- إرفاق الملف بفاتورة نموذجية أو نهائية.
- الحد الأدنى لرصيد الحساب هو 10.000.00 دج حتى يتسنى للبنك من تغطية مصاريف التوطين.
- طلب خطي للتوطين من أجل القيام بعملية نحو الخارج مرفوق بتعريفه جبائية.

أما العمليات الخاصة التي يقوم بها البنك فهي:

- يقوم البنك بمراجعة الوثائق المقدمة له من طرف الزبون وذلك من خلال التحقق من صحة الامضاء، ومن وجود الرصيد الكافي، مع وضع الخاتم المناسب له.

يضع البنك الخاتم (ختم البنك) في الطلب والفاتورة، وكذا الخاتم الخاص بالتوطين

## المبحث الثاني: ماهية التحصيل المستندي

### المطلب الأول: مفهوم التحصيل المستندي

#### الفرع الأول: تعريف التحصيل المستندي

يقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك ما أمرا من مصدر (بائع للبضائع أو الخدمات) بأن يحول مستندات الشحن إلى المستورد (المشتري) في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء ثم ذلك نقدا أو مقابل توقيع كمبيالة تستحق في وقت لاحق.[1]

[1] احمد عليم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي مؤسسة شباب الجامعة النظافة والنشر مصر الطبعة 04، ص 159.

هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة وتجدر الاشارة في التحصيل ان المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.

كما يعرف على أنه عملية تتم بين البنوك بوثائق تجارية التي تشترط تحويلها إلى المستورد بأمر من المصدر مقابل حصول هذا الأخير على الوثائق، ويكون الدفع حسب الشروط المتفق عليها في التحصيل إما تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو مقابل قبولها، ويتم اللجوء إلى التحصيل المستندي إذا كانت العلاقة بين البائع والمشتري جيدة ومبنية على ثقة متبادلة، وأيضاً الوضعية المالية للبلدان حسنة.

ويمكن تعريف التحصيل المستندي بأنه وسيلة تحصيل من قبل البنك الثمن المتوجب على المشتري مقابل استلامه للمستندات المطلوبة، ويقوم البنك بوظيفة وكيل تأمين أو وسيط بين المصدر (البائع) والمستورد (المشتري) فهو يقدم للمستورد بناء الأوامر المصدر أو بنكه مستندات تشير إلى شحن البضائع ويقوم بالمقابل بتحصيل الثمن المتوجب على المستورد الصالح المصادر.[1]

هو آلية دفع يقوم البنك بموجبها بتحصيل المدفوعات باسم البائع وذلك بتسليم المستندات إلى المشتري، وهي تستخدم عندما يكون المشتري والبائع على معرفة تامة ببعضهما البعض وعلى درجة من الثقة القائمة بين الجانبين.

* التحصيل المستندي: هو عملية تبادل السلع بإنشاء أوراق تجارية تكون واجبة التحصيل في الأجال المتفق عليها تنشأ هذه العملية على استعمال البنوك كوسطاء التبادل السلع بوثائق الدفع[2]
* التحصيل المستندي هو إحدى الوسائل العملية لمزاولة الصفقات التجارية التي اتفق فيها طرفا العقد على ترك استخدام الاعتمادات المستندية كأداة لتأمين حقوق الطرفين.
* التحصيل المستندي هو وسيلة دفع دولية، وفيها يتم تبادل الأوراق التجارية مقابل الدفع أو القبول بالنسبة للأطراف التي تدخل في عملية التحصيل المستندية.

وعليه فالتحصيل المستندي عبارة عن آلية يقوم بموجبها المصدر كمبيالة، وإعطاء كل المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعملية تصدير البضاعة المطابقتها على أمر التحصيل.

[1] مازن عبد العزيز قاعورة، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية منشورات الحبي الحقوقية، مروت، انسان 2006، ص 79.

[2] تحصيل المستندي والإعتماد المستندي تاريخ الاطلاع 2024 /20/04 /https://azzionar.wordpress.com/ 2024/04/20

- إذ يستخدم التحصيل المستندي في محال التجارة الخارجية في الحالات التالية:
- إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري واستعداده للسداد.
- استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في بلد المستورد.
- عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد ..... الخ.
- إذا كانت السلعة المصدرة لم يجر تصنيعها خصيصا للمشتري أي لم يتم تصنيعها مواصفات خاصة حددها المشتري.

الخصم الوثائقي هو وسيلة دفع دولية والتي ستشمل البنوك تلعب دور الوسيط في السداد [1]ان المادة الثانية في فقرتها أ من النشرة رقم 522 المنظمة للتحصيل المستندي أعطت تعريفا للتحصيل من خلال أغراضه فالتحصيل يعني تعامل المصارف بالمستندات بموجب التعليمات التي استلمها من أجل:

- الحصول على دفع قيمة المستندات أو قبول المسحوب عليه.
- تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبول الكمبيالة.
- تسليم المستندات وفقا لشروط أخرى. [2]

فيقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك أمر ما من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت لاحق، لقاء عمولة يدفعها العميل[3]

وبتالي فإن البنوك تقوم بدور الوسيط أو الوكيل بين المشتري والبائع وتكون مسؤوليتها محصورة بتحويل المستندات مقابل الدفع لو القبول بالدفع.

[1] KENDI Lyes Mémoire de fin cycle En vue de l'obtention du diplôme de master en Science conomique "Étude de la conduite d'une remise documentaire à Pimportation au sein de la Trust Bank Algerie" 2014-2015. P35

[2] نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 522 المتعلق بالقواعد المنصة بالتحصيل المستندي، النسخة العربية، منشور على الموقع www low-uni met

[3] إسماعيل إسماعيل، نضال العربيد لزي الدين حمزة ، المحاسبة المصرفية، منشورات جامعة دمشق سنة 2010 ، ص 91.

**الفرع الثاني: أهمية التحصيل المستندي**

يحقق التحصيل المستندي لكل من المصدر والمستورد مزايا عديدة، كما يكتسب أهمية خاصة لكل منهما أهمها :[1]

- بعض العمليات التجارية تستلزم إبرام تعاقداتها بشكل فوري للاستفادة من الأسعار المميزة، أو لتجنب منافسة قوية وهو تحده في عمليات كثيرة مثل:
- التخلص من البضاعة الراكدة.
- التخلص من خطوط إنتاج قديمة وبدء تطبيق من إنتاجي حديث.
- استيراد البضاعة ذات التسويق العالمي، والتي تحدد أسعارها عالميا.

**1- أهميته للمصدر:**

استخدام التحصيل المستندي يتيح للمصدر مزايا كثيرة، كما يجد المصدر نفسه في ظروف كثيرة في حاجة إلى استخدام هذه الأداة ويتضح ذلك فيما يلي:

- تحقق هذه الأداة درجات عالية من المرونة والسرعة وتوفير الوقت في تنفيذ عملياته الخارجية.
- تحقيق وفرات كثيرة تتمثل في عمولات، ومصاريف البنك القائم بفتح الاعتماد.
- تجنب المشكلات الناجمة عن الإجراءات الخاصة بالاعتماد.
- توجد حالات كثيرة يصعب فيها استخدام أداة الاعتماد المستندي لطول الوقت في الإصدار بحيث لا تسمح ظروف المصدر وطبيعة العملية التصديرية بالانتظار وإلا تسبب ذلك في خسائر ومشكلات كثيرة، ومن الحالات التي تتطلب السرعة في التنفيذ بحيث يصبح استخدام أداة التحصيل المستندي أمرا حيويا ما يلي:
- وجود بضاعة راكدة وسريعة التلف أو ذات طبيعة موسمية وطلب متغير في أسواق استخدامها.
- وجود بضاعة ذات طبيعة غير نمطية وبكميات كبيرة الأمر الذي يجعل استخدامها محدودا.
- يمكن المصدر من استقطاب عدد كبير من العملاء، وفتح أسواق جديدة وكذلك تنمية أسواق القائمة وذلك بإعفاء العملاء من فتح الاعتماد الأمر الذي يشجعهم على التعامل معه.
- سهولة إعداد مستندات الشحن كما له الأهمية بالنسبة للمستورد.

**2- أهميته للمستورد:**

[1] لعماري غنية، دور الاعتماد المستندي في تحويل التجارة الخارجية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، إدارة اعمال المركز الجامعي بحي فارس – المدية –، ص 75.

يلجأ المستورد لاستخدام هذه الطريقة للدفع في ظل ظروف عديدة هي:

- الظروف التي يواجه فيها المستورد قيود الثمانية من خلال البنوك التي يتعامل معها ويندرج تحت هذه الظروف الحالات الآتية:
- عدم كفاية الحدود الائتمانية الممنوحة له مقارنة بحجم نشاطه الاستيرادي وذلك في ظل تقلبات حجم هذا النشاط.
- ارتفاع النسب النقدية التي يتعين دفعها للبنك فاتح الاعتماد.
- عدم كفاية أرصدته السائلة، ومن ثم يحتاج إلى تدويرها بدرجة أسرع وهي حالة لا يمكن معها تدبير احتياجاته الاستيرادية.
- توافر درجات عالية من الثقة بين المستورد وموردیه، فيتيح استخدام هذه الطريقة الاستفادة من الوافرات التي تحققها، وتتضح أهمية هذه المزايا إذا ما قام المورد بإرسال مستندات الشحن مباشرة إلى المستورد دون تقديمها لبنك معين.
- توفير الكثير من الوقت والجهد والإجراءات التي يتطلبها فتح الاعتماد المستندي.
- عدم توافر الخيرة والدراية الكافية لبعض المستوردين.
- سهولة إعداد مستندات العملية التجارية وخاصة الفاتورة.
- في كثير من الأحوال لا يقوم المستورد بسداد قيمة مستندات التحصيل إلا بعد معاينته الفعلية للبضاعة وهي ميزة لا يوفرها الاعتمادات المستندية.
- توافر خيرات المستورد بالأسواق الخارجية التي يجلب منها بضائعه وإشرافه مباشرة على العملية أو من يمثله، مما يرفع درجات الأمان التي يتمتع بها.
- تجنب الكثير من المشكلات الخارجية المتعلقة بإجراء التعديلات على شروط فتح الاعتماد، الأمر الذي يوفر درجات من المرونة في التعاقدات بين المستورد والمصدر.
- يتيح التحصيل المستندي للمستورد استخدام نظام الحصص الاستيرادية.

كما تظهر أهمية التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية كونه:

- أكثر ضمان في المبادلات التجارية الدولية
- العلمانينة في التعامل بالتأكد أن المستورد باستطاعته الدفع
- الوسيلة الأكثر استعمالا بين المتعاملون الاقتصادين الدوليين لتسهيل التعاملات التجارية السهولة إجراءاته.

فعملية التحصيل المستندي تعد وسيلة دفع حديثة تجرى عبر القنوات المصرفية سواءا بنكا أو مؤسسة مالية[1] المعتمدة في الجزائر، فتتدخل هذه المؤسسات لتنفيذ هذه الوسيلة المدرجة في نص المادة 18 في فقرتها الثانية من النظام رقم 07-01 بنصها ": كل وسيلة وأداة دفع مقومة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة مهما كانت الأداة المستعملة[2].

**المطلب الثاني: عناصر التحصيل المستندية وتقنيات استعماله**

بعد أن تناولنا ماهية التحصيل المستندي والتي تتضمن تعريفه وأهميته نتطرق في هذا الفرع من المطلب إلى عناصره، والتي تضم كلا من: الأطراف المكونة للتحصيل المستندي والمستندات التي يضمها وأيضا تدخل ضمن العناصر المكونة للتحصيل المستندي وأنواع التحصيل المستندي.

**الفرع الأول: أطراف التحصيل المستندي:**

يعرف التحصيل المستندي على أن أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه، ومن هذا التعريف يتبين أن المتحصيل المستندي أربعة أطراف هم: العميل الأصيل (المصدر)، والبنك المحول البنك المحصل المشترى أو المستورد.

- **1 العميل الأصيل:** وهو المصدر ويطلق عليه أيضا الطرق عليه أيضا الطرق المنشئ للعملية، وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل الخاصة بالعملية التجارية ويسلمها إلى البنك يتعامل معه مرفقا بها أمر التحصيل.
- **2 البنك المحول:** وهو البنك الذي يستلم المستندات من عميله المصدر ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى عملية التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.
- **3 البنك المحصل:** وهو الذي يقوم باستقبال المستندات من البنك المحول وتحصيل قيمة هذه المستندات المقدمة للمشتري إما نقدا أو مقابل توقيعه

على كمبيالة وذلك وفقا للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحول.

- **4 المشتري أو المستورد:** ويطلق عليه أيضا اسم المسحوب عليه كونه يسحب المبلغ – مبلغ قيمة المستندات – من حساب في حين تقدم إليه المستندات للتحصيل.

[1] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2005 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرامية العدد 52 الصادر في 27 أوت 2003 ، العدل و المتمم بموجب الأمر رقم 0410 المؤرخ في 26 أوت 2010 جريدة الرسمية العدد 50 الصادر في 01 ستمبر 2010.

[2] النظام رقم 01-07 يتعلق بالقواعد الطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج، مرجع سابق.

كما تنود أنه وفي عملية التحصيل يمكن أن يكون هناك طرف خامس هو البنك القائم بالتحصيل وهو يكون بنك متداخلا في عملية التحصيل – وسيط – ففي هذه الحالة يطلق على البنك المحول بنك مرسل المستندات ولا يمكن أن يكون البنك القائم بالتحصيل هو البنك مرسل المستندات.

وحسب نص الدادة 02 في فقرتها ب من النشرة رقم 522 للغرفة التجارة الدولية أن المستندات تعني:

أ- المستندات المالية وهي السحوبات السندات الأمر، الشيكات أو أدوات أخرى مشابهة تستعمل للحصول على دفعة من النقود.

ب-المستندات التجارية تعني الفواتير، مستندات الشحن مستندات الملكية أو أي مستندات مشاركة أو أي مستندات أخرى مهما كانت غير المستندات المالية[1]

**الفرع الثاني: أنواع التحصيل المستندي:**

تقتصر المسؤولية في التحصيل المستندي على كل من المصدر والمستورد على أن: التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة في حين أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو المبلغ نقدا، ومن هذه الصياغة يظهر جليا أن التحصيل المستندي يمكن أن يسر في التطبيق على نوعين هما: التحصيل المستندي مقابل الدفع، والتحصيل المستندي مقابل القبول

**1. التحصيل المستندي مقابل الدفع**

هو نوع من أنواع التحصيل المستندي يسمح فيها للبنك المحصل بتسليم مستندات التحصيل التي تسلمها من البنك المحول إلى المشتري مقابل التسديد الفعلي المبلغ البضاعة نقدا أو يطلق عليه بالدفع الفوري، ومعنى الدفع الفوري في العرف التجاري الدولي ألا يتأخر الدفع عن تاريخ وصول البضاعة إلى ميناء التفريغ، فإذا لم يرغب البائع في الانتظار حتى وصول البضاعة فإنه يشترط قيام المشتري بالسداد عند تقديم المستندات إليه، وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن كل من عقد البيع والفاتورة التجارية شرطا ينص على تقديم المستندات إلى المستورد فورا عقب وصولها إلى البنك المحصل.

**2. التحصيل المستندي مقابل القبول**

بعد النوع الثاني لأنواع التحصيل المستندي يسمح فيه البنك المحصل تسليم مستندات التحصيل التي تلقاها من طرف البنك المحول للمشتري إذا قام بقبول الكمبيالة المرفقة بالمستندات أو توقيع عليها، وهذه الكمبيالة تكون مسحوبة عادة لمدة تتراوح بين 30 يوما و 180 يوم بعد الاطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل، ففي هذه الحالة يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي ويستطيع بالتالي أن يبيعها لكي

[1] نشرة الغرفة التجارة الدولية رقم 522 المتعلق بالقواعد المنتصبة بالتحصيل المستندي، مرجع سابق

يحصل على المبلغ اللازم للسداد، ومعنى هذا أن المشتري قد حصل على الثمان من المصدر يمتد الفترة استحقاق الكمبيالة ولكن يتحمل المصدر في هذه الحالة المخاطر عدم السداد أي عدم التزام المشتري بدفع قيمة الكمبيالة عندما يحين موعد استحقاقها، وإن تزعزعت ثقة المصدر بالمستورد فإن له ملاذا والذي يتمثل في أن يقوم المصدر بطلب من المشتري الحصول على ضمان من البنك المحصل ، ضمان احتياطي، أو أي بنك آخر لهذه الكمبيالة، وبهذه الطريقة يمكنه خصم الكمبيالة لدى البنك الذي يتعامل معه، أو يقدمها كضمان مقابل حصوله على تسهيل ائتماني من البنك . كما يمكن أن يأخذ التحصيل المستندي مقابل القبول شكلا آخر يتمثل في تسليم البنك للمستندات الخاصة بالتحصيل التي استلمها من البنك المحول إلى المشتري مقابل توقيع المشتري على الكسيالة على الأكثر المسندة إليه إلا بعد سداد الكمبيالة عند استحقاقها، في هذه الحالة يكون المصدر قد منح المشتري فترة الائتمان تمتد الفترة استحقاق الكمبيالة، ولكن تظل المستندات في حيازة البنك المحصل طوال هذه الفترة ولا يسلمها للمشتري إلا مقابل سداد قيمة الكمبيالة نقدا.

ويلاحظ أن هذا الشكل للتحصيل المستندي نادرا ما يستخدم في الحياة العملية للعمليات التجارية الدولية.

**3. المستندات**

- نسخة الخصم المبلغ.
- الفاتورة الشكلية.
- نسخة بأمر الدفع.

أقسام التحصيل المستندي من حيث الزمن[1]

أ. **تحصيل مستندي عند الاطلاع:** معناه أن البضاعة تنفع قيمتها عند التحصل على وثائقها فتصبح أداة دفع في التجارة الخارجية.

ب. **التحصيل المستندي المؤجل:** هو تواجد فترة زمنية بين تاريخ حيازة السلعة وتاريخ دفع قيمة الورقة التجارية وتصبح في هذه الحالة أداة دفع وقرض.

**3: مراحل تنفيذ التحصيل المستندي**

**إرشادات التنفيذ**

تستعمل التحصيلات المستندية فقط تموجب الشروط التالية:

[1] تحصيل مستدي/ الإعتماد المستندي https: //azziomar wordpress.comعلى الموقع ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/20.

- أن تكون للمصدر والمستورد علاقة راسخة.
- أن يكون المصدر واثقاً بأن الدولة المستوردة مستقرة سياسياً واقتصادياً.
- يعتبر بيع الحساب المفتوح ذي مخاطر كبيرة.
- لا يكون خطاب الضمان مقبولاً للمستورد.

تتضمن إجراءات التحصيل المستندي تبادلاً تدريجياً المستندات بإعطاء ملكية السلع مقابل النقد أو الوعد بالتعاقد على السداد في وقت لاحق يشير الرسم أعلاه كل خطوة متسلسلة:

1. موافقة المشتري والبائع على شروط بيع السلع بما يلي:

(أ) تخصيص التحصيل المستندي باعتباره وسيلة دفع؛ (ب) وتحديد البنك المحصل / مقدم المستندات للتحصيل عادة ما يكون بنك المشتري)؛ (ج) وإدراج المستندات المطلوبة. يقوم المصدر / البائع (المالك الأصيل) بشحن السلع إلى المستورد / المشتري المسحوب عليه ويتحصل على مستند نقل قابل للتداول (مستند شحن) من شركة الشحن / الوكيل .

2. وبعد البائع ويقدم ( يحول) رزمة المستندات إلى مصرفه البنك المسؤول عن التحويل تتكون من:
(أ) أمر التحصيل محدداً الشروط والنصوص التي يستطيع بموجبها البنك تسليم المستندات إلى المشتري واستلام القيمة المدفوعة؛ (ب) ومستند النقل القابل للتداول (مستند الشحن)؛ (ج) والمستندات الأخرى (مثل وثيقة التأمين، وشهادة المنشأ، وشهادة الفحص) التي يطلبها المشتري.
3. ويرسل البنك المحول رزمة المستندات عبر البريد أو البريد الخاص إلى البنك المعين المحصل / مقدم المستندات للتحصيل في بلاد المشتري بتعليمات مفادها تقديم المستندات إلى المشتري (المسحوب عليه) والحصول على السداد.
4. ويقوم البنك الذي يقدم المستندات للتحصيل البنك المحصل) بما يلي: (أ) مراجعة المستندات للتأكد من انساني المستندات مع أمر التحصيل (ب) اخطار المشتري بشأن النصوص والشروط الواردة في أمر التحصيل؛ ( ج) الإفراج عن المستندات عند الوفاء بشروط السداد.
5. ويقوم المشتري بما يلي: (أ) بالسداد نقداً بالتوقيع على الكمبيالة، أو إن سمح أمر التحصيل بالتوقيع على القبول الوعد بالسداد في تاريخ أجل) (ب) واستلام المستندات وحيازة الشحنة .
6. ويسدد البنك المحصل للبنك المحول فوراً أو عند حلون أجل الاستحقاق قيمة الكمبيالة المقبولة.
7. ويقوم البنك المحول بعد ذلك بسداد المبلغ للبائع (المالك الأصيل)

بيد أن التحصيلات المستندية بشكل أو آخر، ظللت مستخدمة منذ أمد بعيد، ما فتئت الأسئلة تثار حول كيفية إنفاذ المعاملات بطريقة عملية، ومنصفة وموحدة. وتمثل القواعد الموحدة من أجل تحصيل الأوراق التجارية (URC)تدويناً للقواعد المقبولة دولياً لتوحيد الممارسة المصرفية فيما يتعلق بعمليات التحصيل للكمبيالات أو التحصيلات المستندية طورت الغرفة الدولية للتجارة القواعد الموحدة لتحصيل الأوراق التجارية، وأصبحت تراجع وتحدث من وقت لآخر.

**المستندات المطلوبة في التحصيل المستندي**

**1- الفاتورة التجارية:**

تعدير الفاتورة إحدى المستندات الهامة التي تطلب في جميع الاعتمادات المستندية وتكون صادرة عن المستفيد (المصدر) في الاعتماد وتبين قيمة البضاعة المرسلة وكمية ومواصفات هذه البضاعة.

**2- شهادة المنشأ:**

تطلب شهادة المنشأ في جميع الاعتمادات وتصدر عن الغرفة التجارية في بلد المستفيد (المصدر) والغرض من هذه الشهادة هو معرفة مكان انتاج أو تصنيع البضاعة المستوردة ويجب تصديق هذه الشهادة بنفس التصديق الوارد في الفاتورة التجارية، ومن الجدير بالذكر أن البضاعة المستوردة من أماكن مختلفة تخضع إلى نسب جمارك مختلفة.

**3- بوليصة الشحن:**

تطلب بوليصة الشحن في جميع الاعتمادات ويعتمد نوع البوليصة على وسيلة الشحن قلبي حالة الشحن الجوي تطلب بوليصة شحن بالطائرة وفي حالة الشحن البحري تطلب بوليفية شحن بحرية وهكذا....

وتعتبر بوليصة الشحن إحدى المستندات الهامة في الاعتمادات فهي تمثل إيصال استلام وعقد نقل ووثيقة ملكية، وتصدر البوليصة من شركة النقل بعد استلام البضاعة المراد لشحنها ومعاينة الطرود من الخارج للمتأكد من سلامة التعبئة، وعادة تطلب البنوك بوليصة شحن نظيفة حتى تبين أن الشركة الناقلة استلمت البضاعة المعنية سليمة في عنابر الباخرة ولا يمكن تفريغ الماضعة المشحونة إلا في ميناء الوصول.

وتحتوي البوليصة على ميناء الشحن ومكان الوصول وأجرة الشحن وكيفية دفعها، ويطلب البنك فاتح الاعتماد لأن تصدر بوليصة

الشحن لأمره باعتبار أن البوليصة هي وثيقة تملك فوكيل الباخرة يسلم البضاعة المشحونة إلى من يسلمه بوليصة الشحن الأصلية وحيث أن البضاعة تعتبر ضماناً لتسديد قيمة المستندات فإن البنك فاتح الاعتماد يستطيع السيطرة على البضاعة ولا يجير بوليصة الشحن للعميل إلا بعد تسديد قيمة الاعتماد.

**4- شهادة الوزن**

تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن مثل السكر والأرز والشاي وما شابه وتصدر عادة عن المستفيد كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن ، ويقبل المشتري أن تصدر الشهادة عن المستفيد نفسه لأنه عادة ما يطابق الوزن المذكور بشهادة الوزن مع الوزن الوارد في نص بوليصة الشحن التي تصدر عن الشركة الناقلة.

**5- بيان التعبئة**

أهم التقنيات لتمويل التجارة الخارجية يطلب هذا البيان عادة عندما تكون البضاعة غير متجانسة لمعرفة محتويات كل فرد فمثلا عند استيراد أدوات منزلية وملابس وأحذية في نفس المشحنة تعطى الطرود أرقاماً متسلسلة ويذكر في بيان التعبئة أرقام الطرود ومحتوياتها، فعلى سبيل المثال معرفة أن الطرود من رقم 1- 20 تحتوي على ملابس فإن ذلك يسهل على السلطات الحكومية معرفة محتويات الطرود وفرض الرسوم الجمركية الصحيحة دون الحاجة إلى فتح جميع الطرود ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد إلا إذا اشترط الاعتماد غير ذلك.

**6- بيان المواصفات:**

إذا كانت البضاعة تعتمد على الحجم والمقاس مثل الخشب والحديد وما شابه فيطلب عادة بيان المواصفات من ضمن المستندات ليبين أحجام ومقاييس المضاعة من حيث الطول والعرض والارتفاع وأي مواصفات أخرى ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد.

**7- شهادة المعاينة**

تصدر شهادة المعاينة عن شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل

الشحن مباشرة ولا يجوز أن تتم عملية المعاينة في مخازن المصدر حيث بإمكانه تغيير البضاعة بعد معاينتها، وتتم عادة المعاينة باختيار عينة عشوائية من البضاعة التي سيتم شحنها وتقدم الشركة المعاينة شهادة تسمى شهادة معاينة تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها ومواصفات وتعتبر هذه الشركة ضرورية وخاصة في حالة عدم وجود الثقة بين المستورد والمصدر حيث أن وجود الشهادة يعطي الثقة للمشتري بأن البضاعة المشحونة تطابق البضاعة المطلوبة في الاعتماد من حيث النوعية والمواصفات هذا إضافة إلى اطمئنان المشتري عن حالة البضاعة قبل الشحن مباشرة.

والحل البديل عن شهادة المعاينة هو أن يرسل المشتري أحد موظفيه للقيام بمعاينة البضاعة في ميناء المصدر قبل شحنها مباشرة وقد تكون هذه العملية مكلفة للمشتري.

**8- شهادة صحية:**

تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات المتعلقة باستيراد المواد الغذائية كالمعلبات والحليب ومشتقاته أو اللحوم للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني، وتصدر عن وزارة الصحة في بلد المصدر ومن الجدير بالذكر أنه يتم فحص الأغذية واللحوم المستوردة من الخارج من قبل الأجهزة الصحية في بلد المشتري للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني قبل طرحها الفعلي في السوق. وتطلب مستندات أخرى في الاعتمادات حسب الحاجة إليها مثل شهادة تحليل وشهادة تبخير وشهادة زراعية وغيرها.

كما تبين نموذج اخر يتم فيه التحصيل المستندي وفق مراحل تتمثل في:

- قيام عقد بيع بن المصدر البائع والمشتري المستورد ويتم الاتفاق فيه على أن يكون طريق تسويته بالتحصيل المستندي.
- تسليم البضائع أو الخدمات نزل العقد من المصدر حسب المواصفات والشروط المتفق عليها إلى بلد المشتري، مع استعمال مجموع المصطلحات التجارية التي تتضمنها أصول وأعراف الغرفة التجارية في العقود التجارية حسب نص المادة 27 من النظام 07-01 [1]
- تسليم المصدر المستندات التي تثبت إرسال البضاعة إلى بنكه ومنها الفاتورة التجارية :- شهادة المنشأ و شهادة التأمين..
- دور البنك المحول هذا هو تحويل هذه المستندات إلى بنك المستورد الذي يعلم المشتري بوصول المستندات وفق شروط تسليمها[2]
- قيام البنك المحصل بتسليم المستندات العميله المشتري دون تحمل أية مسؤولية إذا امتنع – المسحوب عليه "المستورد عن دفع قيمة وثائق الشحن فاقتصر دور البنك على عرض المستندات على المسحوب عليه للدفع أو القبول دون فحص هذه المستندات والبحث في مدى مطابقتها وشروط

[1] القانون رقم 17-01 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج، مرجع سابق.

[2] حدودة الصمة دامية، مرجع سابق، صفحة 98.

العميل، فلا يوجد أي مخاطر على البنك المحصل من جراء قيامه بعملية التحصيل[1] العام قيام مسؤوليته

- يقدم المستورد وثائق الشحن ويستلم البضاعة، فيقوم بنكه " البنك المحصل "بتحويل

المبلغ إلى بنك المصدر "المحول"، سواءا تقتا أو بتحويل السفتجة المقبولة من طرف المستورد، فيقوم البنك المصدر بتحويل ثمن

البضاعة إلى حساب عميله " المصدر."

ونظرا لاحتمال تأخر المصدر في استلام مبلغ الصفقة ومقابل ذلك احتمال تأخر وصول البضاعة إلى المستورد يختار الطرفان تقنية

دفع لتنقية بنود الصفقة الدولية عن طريق قنوات مصرفية تعرف بسهولة حصولهما على مبتغاهما من وراء الصفقة وهي التحصيل المستندي الذي يكون على صيغتن:

- مستندات مقابل دفع الثمن.
- مستندات مقابل القبول.

إلا أن البنوك غير مسؤولة عن خطر عدم التنفيذ باعتبارها لها دور الوسيط بن المصدر والمستورد، وغير ملزمة المحض البضاعة وفق المستندات المقدمة وإنما يقتصر دورها على تحويل الوثائق مقابل تحصيل ثمنها فقط.

وهذا ما يتصادم وعدة مخاطر قد يتعرض لذا المصدر منها احتمال رفض المشتري التوقيع على قيمة السفتجة المحررة من طرف المصدر الأسباب قد لا تعود لإعساره أو سوء النية مما يضطر به إرجاع البضاعة إلى بلد البائع بسبب تحقق خطر عدم الدفع.

وأن يكون بلد المستورد يمنع دخول البضائع المرسلة لاعتبارها ممنوعة من استيرادها أو التحديد الكمي للمسلعة مما يؤدي إلى خسائر قد تلحق البائع الاعتبار أن المشتري أن يدفع الثمن، ورغم هذه المخاطر إلا أنه يبقى التحصيل المستندي الوسيلة الأكثر سرعة وضمان في مجال تنفيذ المبادلات التجارية.

صدر قانون المالية التكميلي 2010 بتنويع تقنيات التمويل وجاء فيه:

44- تعديل وتتمم أحكام المادة 69 من القانون رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وتحرركما يلي:

[1] الأخالد وبسبب الرئوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار الشاهخ، عمان 2009، ص ص 332 – 333.

المادة : 69 يتم دفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة التحصيل المستندي[1].

إلا أن المشرع الجزائري اكتفى بحكم المادة 66 و69 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض على إلزامية استخدام هذه الآلية عبر القنوات المصرفية في إطار التجارة الخارجية، وهذا ما أكده النظام رقم 01-07 بذكر وسائل الدفع بصفة عامة ودون وضع أحكام لهذه الوسيلة وتحكم نص المادة 27 منه حثت على إمكانية استخدام مصطلحات التجارة الدولية مما يحيلنا إلى اللائحة رقم 522 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية من حيث تطبيقها وتنظيمها الخاصة بالتحصيل المستندي.

**المطلب الثالث: مسؤوليات البنوك في تحصيل المستندية وذكر المزايا والعيوب**

**الفرع الأول: مسؤوليات البنوك في التحصيل المستندية**

يعتبر التحصيل المستندي أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية تتميز بأنها تحوي تكلفة أقل من تلك التي يجوبها الاعتماد المستندي، ومن هنا يتبين أن مسؤوليات البنوك تتقلص في التحصيل المستندي عن المسؤوليات التي يتولاها في الاعتماد المستندي حيث تقتصر مسؤوليات البنوك في التحصيل المستندي[2] على :

- التأكد من التوظيف وذلك بوجود ختم على الفاتورة.
- التأكد من الوثائق الموجودة في جدول الإرسال.
- البدء في مراقبة الوثائق.
- التأكد من صحة العبارة الموجودة في ظهر السفتجة.
- تسهيل العملية على كل دفتر خاص.
- فتح ملف للتحصيل الوثائقي وتكوين جدول إرسال لتقديم.
- البنوك ليست مسؤولة عن تصرفات الأطراف الأخرى والتي تكون متداخلة في تنفيذ عملية التحصيل المستندي مثل: الشحن شركاء التأمين، وهيئات الجمارك أو حتى البنوك الأخرى كما أنها نيست مسؤولة عن أخطاء نقل الرسائل.

ومن هنا يظهر أن البنوك في التحصيل المستندي تقتصر مسؤولياتها على أنها وسيط مكلف بتنفيذ أمر التحصيل وغير ملزم ولا يعتبر التحصيل المستندي تعهد صادر عن البنك فقد ينشأ الالتزام إلا إذا أشر

[1] د. معامي قبلة، محون جمال الدين، التجرير المالي وانعكاسه على تقنيات التمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص327

[2] http://www.forum.educ40.net/showthread.php?t-37396/.2024/05/02 :تاريخ الاطلاع

البنك على الكمبيالة بالضمان الاحتياطي، فإنه ينشأ عليه جزء من الالتزام وهذا الأخير يتمثل في تسديد قيمة الكمبيالة حين موعد استحقاقها إذا وجد الرصيد في حساب المستورد أو لم يتوفر أما غير ذلك فإن التزام البنك هو إشعار المستورد بوصول المستندات فإذا قبل الدفع، في حالة تحصيل مستندي مقابل الدفع، أو قبل التوقيع على الكمبيالة في حالة تحصيل مستندي مقابل القبول – يسلمها إليه وإن لم يقبل فإنه يرجعها ولا بعد له أية التزام، وفي حالة وصول البضاعة بمواصفات غير التي تلك المنصوص عليها في المستندات والبنك ليس ملزما.

وهكذا تضيق دائرة المسؤولية في عمليات التحصيل المستندي بالنسبة للبنوك بمقارنتها في الاعتماد المستندي، مما يؤدي إلى وجود مخاطر في استعمال هذه الوسيلة التمويلية وتصنف الخاطر إلى: مخاطر ناجمة عن المستورد، مخاطر تحدد المصدر ومخاطر ناجمة عن وجود ثغرات قانونية.

**1. مخاطر ناجمة عن المستورد:**

توجد عدة مخاطر تنشأ نتيجة موقف المستورد المسحوب عليه) في عمليات التحصيل المستندي، وهذه المخاطر قد يصعب التنبؤ بها، ومن ثم تمثل غالبا مواقف مفاجئة تنجم عنها خسائر عديدة ومن بين هذه المخاطر:

- تراجع المستورد عن اتفاقه مع المصدر والذي تم بموجبه شحن البضاعة ويتمثل ذلك في رفضه قبول وسحب مستندات الشحن من البنك.
- اضطراب الموقف المالي للمستورد بما لا يمكنه من توفير النقد اللازم المقابلة قيمة المستندات عند وصولها.
- محاولة المستورد الضغط على المصدر استغلالا لضعف موقفه وذلك بطلب خصم معين من قيمة الفواتير أو تغيير طريقة الدفع من شرط الاطلاع مثلا إلى تسهيل من المصدر بخصوص المدة دون إضافة فوائد ناجمة عن تأخير الدفع المتعلقة بتلك المدة.

**2. مخاطر تحدد المصدر:**

يتعرض المصدر العميل الأصيل / البائع (في عملية التحصيل المستندي لعدة مخاطر من أهمها:

- عدم انتظام التدفقات النقدية المفاجئة الناجمة عن رفض المستورد استلام المستندات ودفع قيمتها.
- مخاطر إعادة شحن البضائع مرة أخرى إلى سوق آخر أو إلى موطنه، وذلك في حالة تعذر تدبير مشتري جديد لبضائعه، لأنه وعند رفض المستورد استلام المستندات ودفع قيمتها فإنه يبدأ بالبحث عن مشتري أجر للبضاعة المشحونة.

- مخاطر فقد قيمة البضائع بالكامل وذلك في حالة ما إذا كانت هناك قرارات سيادية تحضر إعادة شحن البضائع مشمولة ومستندات الشحن المرفوضة مرة أخرى.
- مخاطر تعرض البضائع للتلف والسرقة والتقادم وذلك خلال الفترة الطويلة والتي قد تستغرقها المفاوضات بين كل من المصدر والمستورد للوصول إلى تسوية مقبولة بشأن المستندات المرفوضة.
- مخاطر تغيير القرارات الاستيرادية والقوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد في بلد المستورد وذلك خلال الفترة من إبرام التعاقد وشحن البضائع، وحتى موعد وصول المستندات الخاصة بها.

**3. مخاطر ناجمة عن وجود ثغرات قانونية:**

وهي أحد المخاطر التي تواجه التحصيل المستندي ومن أمثلتها صدور تشريعات سيادية منظمة كقوانين النقد والرقابة عليه، والأمر الذي يحد من انسباب تنفيذ العملية التعاقدية محل التحصيل المستندي.

**الفرع الثاني: مزايا وعيوب التحصيل المستندي:**

توفر عملية التحصيل المستندي عددا من المزايا نكل من المستورد والمصدر على السواء تذكر منها:

- ✓ عملية التحصيل المستندي تتميز بالبساطة وقلة التكلفة.
- ✓ تتيح للمشتري (المستورد) الوقت المعاينة البضاعة المشحونة إليه بعد وصولها أو مراجعة المستندات بدقة قبل سداد تمنها، كما أن السداد يؤجل إلى حين وصول البضاعة.
- ✓ تسليم المستندات للمشتري متوقف على رغبة البالغ، إما بحصوله على قيمة المستندات فورا من المشتري أو إعطائه مدة المدفع مقابل توقيعه على كمبيالة وهذا يتوقف على مدى ثقة البائع في المشتري.

غير أن هذه العملية لا تخلو من العيوب كونها لا توفر أي التزام من طرف البنوك لصالح أي من الطرفين، سواء بضمان الدفع الصالح المصدر أو مراقبة مطابقة الوثائق للاتفاق الصالح المستورد، بل يقتصر دور البنوك على تحويل الوثائق مقابل تحصيل ثمنها مما يؤدي إلى:

- ✓ تعرض المصدر المخاطر عدم التسديد أو عدم قبول الكمبيالة من طرف المستورد بعد إرسال البضاعة.
- ✓ في حالة رفض المشتري للبضاعة فإن البائع سوف يتكبد بعض الغرامات والمصاريف مثل غرامة عدم تفريغ البضاعة من السفينة أو مداد مصاريف تخزين وتأمين ... الخ.

كما أنه إذا حدث تأخير في وصول البضاعة فإن البالغ سيتأخر بالتالي في استلام قيمة البضاعة[1].

[1] وقاد مروي، الادوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة تخرج ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ص 35.

**المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي**

الفرع الأول: مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي

**جدول 1: مقارنة بين الاعتماد والتحصيل المستندي**

| وجه المقارنة | الاعتماد المستندي | التحصيل المستندي |
|---|---|---|
| **التعريف** | آداة مصرفية دولية لتمويل تعاقدات ذات طبيعة تجارية بين مستورد داخلي وجهة مستفيدة من خارج | مستندات مالية مصحوبة بمستندات تجارية.<br>مستندات تجارية غير مصحوبة بمستندات مالية. |
| **الاطراف** | العميل الامر أو طالب فتح الاعتماد<br>البنك الفاتح أو مصدر الاعتماد<br>البنك المبلغ (المؤكد)<br>المستفيد من الاعتماد | العميل الاصيل<br>البنك مرسل المستندات<br>البنك القائم بالتحصيل<br>البنك مقدم المستندات للمسحوب عليه<br>المسحوب عليه ( المشتري أو المستورد) |
| **الانواع** | الاعتماد المستندي القابل للإلغاء<br>الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء<br>الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء المؤكد | تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها<br>تسليم المستندات مقابل قبولها |
| **الالتزامات** | 1. التزامات طالب فتح الاعتماد، أهمها:<br>* الوفاء بقيمة الغطاء النقدي للإعتماد سواء كان كليا أو جزئيا<br>* الوفاء بقيمة العمولات والمصاريف والرسوم الخاصة بالإعتماد<br>2. التزامات البنك فاتح الاعتماد:<br>* تنفيذ تعليمات العميل الخاصة بفتح الإعتماد بما يحفظ حقوق عملائه<br>* الإلتزام بتسليم المستندات إلى عملية الآمر بفتح الاعتماد.<br>3. التزامات البنك المبلغ أو القائم بتداول المستندات، أهمها<br>* مراعاة السرعة والدقة في إبلاغ المستفيد من الاعتماد بتفاصيله وشروطه<br>* أن يبدل غاية معقولة في فحص مستندات الشحن للتأكد من المطابقة في ظاهرها لشروط الاعتماد<br>4. التزامات المستفيد من الاعتماد أهمها:<br>- عند استلام الاعتماد من البنك، | 1. البنوك ملزمة فقط بالتأكد من أن مستندات الشحن المقدمة تتطابق مع ما هو مدون بأمر التحصيل، ولا تنسحب مسؤوليتها إلى فحص المستندات<br>2. البنوك ليست مسؤولة عن تصرفات الاطراف الاخرى مثل وكلاء الشحن، شركة التأمين والتي تكون متداخلة في تنفيذ عملية التحصيل.<br>3. البنوك ليست مسؤولة عن شكل أو كفاية أو دقة أو أصالة أو الحجة القانونية لأي مستند.<br>4. البنوك ليست مسؤولة عن النتائج المترتبة عن القوة القاهرة |

| | | |
|---|---|---|
| | - يتعين عليه مراجعة شروطه للوقوف على مدى إمكانية الالتزام بها وتنفيذها<br>* الالتزام بتنفيذ شروط الاعتماد والتنفيذ الحرفي، وكذا تقديم المستندات المطلوبة في المواعيد المحددة وبالكيفية المطلوبة بها | |
| **عمل البنوك** | ضامن للعملية من خلال التغطية الكلية أو الجزئية | وسيط في العملية |
| **المرونة** | اقل المرونة | اكبر مرونة |

**المصدر**: أحمد فاعورة، أضواء على الجوانب النقدية والنواحي التطبيقية للاعتماد المستندي، الطبعة الرابعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص22- بتصرف

**الفرع الثاني: استعمال التحصيل المستندي والاعتماد المستندي في الجزائر**

كشف بوعلام جبار رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، أن الحكومة أعطت توجيهات مسؤولي البنوك التجارية الجزائرية بتحفيز المتعامين في قطاع التجارة الخارجية وشركات الاستيراد على وجه الخصوص على استخدام التحصيل المستندي ( la remise documentaire)بغرض ترجيح هذا النوع من الدفع في عمليات التجارة الخارجية على حساب الاعتماد المستندي (credit documentaire) الذي تم إقراره من خلال قانون المالية التكميلي للعام 2009 كنظام وحيد لتسوية عمليات التجارة الخارجية في إطار سلسلة إجراءات قالت الحكومة أنها تهدف لتطهير عمليات التجارة الخارجية.

وقال بوعلام جبار في تصريحات "الجزائر اليوم"، إن الأوامر تم إبلاغها الجميع البنوك التجارية العالمية بالجزائر من أجل التوجه نحو استخدام أسلوب التحصيل المستندي بعد اقتناع الحكومة بالحجم الخسائر الكبيرة الناجمة عن الاستعمال المفرط للاعتماد المستندي في تسوية عمليات التجارة الخارجية بعد أن وصلت فاتورة الاستيراد 65 مليار دولار[1].

وانتقد وزير التجارة الأسبق يحتي بلعايب الأحد 8 نوفمبر بسدة اللجوء المبالغ فيه لاستعمال الائتمان المستندي كوسيلة وحدية التسوية عمليات التجارة الخارجية.

وقال بلعايب عن الشركات الجزائرية تعرضت الأضرار جمة بسبب قرار قانون المالية التكميلي للعام 2009. وقدر خبراء مستقلون قيمة الخسائر التي تتكبدها شركات الاستيراد نتيجة قرار الحكومة في قانون المالية التكميلي المذكور بما يعادل 3% إلى 10% من قيمة فاتورة الاستيراد مع غياب أي هامش الحماية المستورد من لجوء المصدرين الأجانب للتلاعب بنوعية وقيمة السلع.

[1] http://aljazairalyoum.2024/05/02 تاريخ الاطلاع

وقال جبار، إن الحكومة لا يمكنها إلغاء العمل بالنظام المعتمد في قانون المالية التكميلي للعام 2009 بصفته نظام معمول به عالميا ولكنها تحبذ اللجوء إلى خيارات أقل كلفة للخزينة العمومية ووضعية ميزان المدفوعات الذي تضرر كثيرا في الفترة الأخيرة.

وأوضح بوعلام جبار الذي يشغل أيضا منصب الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن الوسيلة الثانية للدفع في إشارة إلى التحصيل المستندي سيستفيد منها الاقتصاد الوطني وفاتورة الاستيراد عموميا ومالية الشركات المستوردة وخاصة في حال وجود علاقة جيدة بين المشتري (المستورد) مع البائع (المصدر).

وأكد بوعلام جبار على ضرورة لجوء الشركات الجزائرية المستوردة إلى بناء علاقات ثقة كاملة مع المتصدرين الأجانب حتى يتمكنون من استخدام الوسيلة الثانية للدفع والتي تسمح لهم بتوفير هامش مناورة أفضل بخصوص الوضع المالي لشركاتهم.

ويعتبر القرار بمثابة الاعتراف الضمني من الحكومة بخطأ خيارها المتخذ من قبل رئيس الحكومة الأسبق خلال تلك الفترة احمد اويحي من طرف واحد بدون اللجوء للاستشارة الموسعة الأطراف العملية وعلى رأسهم الشركات الجزائرية التي تستورد 70% من مداخلاتها من الخارج

من خلال دراستنا هذه للتحصيل المستندي يمكن التوصل إلى أن هذه الوسيلة من أكثرها شيوعا في عمليات التجارة الخارجية لما تكنسيه من سهولة وسرعة ومرونة، تقدم خدمة مصرفية بتدخل البنوك كوسيط بالتزام المستوردين لصالح المصدرين الأجانب وجعل كلا الطرفين مطمئنا بخصوص حصوله على حقوقه.

**خلاصة الفصل:**

في هذا الفصل تناولنا دور التمويل البنكي في دعم التجارة الخارجية، حيث يساعد في تلبية احتياجات السيولة للمصدرين والمستوردين من خلال أدوات مثل الاعتمادات المستندية والخطابات البنكية والتسهيلات الائتمانية، كما ناقشنا عملية التحصيل المستندي التي تعتمد على المستندات المالية لضمان الدفع في العمليات التجارية الدولية. تبدأ هذه العملية بإنشاء المستندات اللازمة وتحويلها إلى البنك، الذي يقوم بدوره بتحصيل المبلغ المستحق من المشتري ودفعه للبائع بعد الموافقة، تعد هذه الآليات أدوات حيوية لتقليل المخاطر المالية وتعزيز الثقة بين الأطراف المشاركة في التجارة الدولية.

# الفصل الثاني:

# الدراسة الميدانية للتحصيل المستندي

# في تحسين تمويل التجارة الخارجية

# في بنك التنمية المحلية بالمسيلة

**تمهيد الفصل:**

تلعب البنوك دورًا محوريًا في تسهيل وتحسين عمليات التجارة الخارجية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية التي تعزز الثقة وتقلل من المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية. يعد التحصيل المستندي أحد هذه الخدمات الحيوية التي يستخدمها البائعون والمشترون لضمان تنفيذ المدفوعات مقابل السلع والخدمات المتبادلة عبر الحدود. تعتمد هذه الآلية على استخدام المستندات المالية التي تثبت شحن واستلام البضائع، مما يوفر درجة عالية من الأمان والموثوقية للطرفين.

في هذا الفصل سنركز على دراسة دور التحصيل المستندي في تحسين التجارة الخارجية من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL) بولاية المسيلة، سيتم تحليل كيفية استخدام هذه الآلية من قبل البنك لدعم عملائه في عمليات التجارة الدولية.

## المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك التنمية المحلية BDL

### المطلب الأول: النشأة والتعريف بعينة الدراسة

#### الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية المحلية

**أولا: نشأة البنك التنمية المحلية**

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-89 المؤرخ في 30 افريل 1985، وبالتالي لم يكن من بين البنوك العمومية التي ثم تأمينها بعد الاستقلال ، حيث نجد أن هذا البنك كان منبثقا عن القرض الشعبي الجزائر CPA وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل عمليات البني التحية كالعقارات وتمويل المناطق النائية في البلاد، ذلك أن البنوك الأخرى كانت لها أهدا ف محددة لتنمية قطاعات اقتصادية معينة، كما أنه يعتبر آخر بنك عمومي ثم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الاقتصاد الحر حيث أخذ نحو 35 فرعا من فروع القرض الشعبي الجزائري CPA التي كانت منتشرة في بعض المناطق والولايات وجمعت تحت اسم بنك التنمية المحلية[1]، ولقد تأسس هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، حيث بدأ نشاطه في 01 جويلية 1985 ضمن إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تخدم احتياجات التجهيز الجوهري والمحلي، فهو بنك تابع للدولة وخاضع للقانون التجاري والتنظيمات المعمول بها في منح القروض بمختلف أشكالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهو يخدم بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا نشاطات الهيئات العامة المحلية ( البلديات الولايات ) ..... كما يمول عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى خدمة القطاع الخاص، ومع تطور أعماله كان لابد من رفع رأس ماله حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 13.390 مليون دينار جزائري ثم ارتفع ثانية ليصبح حوالي 15.800 مليون دينار جزائري سنة 2010 ووصل عدد وكالاتها إلى 149 وكالة عبر مختلف التراب الوطن.

**ثانيا: تعريف البنك التنمية المحلية وكالة المسيلة[2]:**

تعتبر وكالة المسيلة إحدى وكالات بنك التنمية المحلية، وهي عبارة عن وكالة رئيسية تسير من قبل مدير، وكانت في السابق مرتبطة مباشرة بالمديرية الجهوية الموجودة في ولاية سطيف إلا أنه وبحكم كبر الولاية

[1] https://www.bdl.dz/ar/
[2] https://www.bdl.dz/ar/

وكبر أنشطتها منحت استقلاليتها وأصبحت تابعة مباشرة إلى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة، مقرها الحالي بجوار مركز بريد الجزائر.

**الفرع الثاني المهام بنك التنمية المحلية:**

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به بنك وهو الوساطة المانية (جمع الودائع ومنح القروض)، فإن لبنك التنمية المحلية مهام أخرى متعلقة أساسا بتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال المساهمة في تمويل المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية، المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصر الهيئات المحلية (البلدية، الولاية) العماليات التجارية الداخلية، الجهوية والمحلية العمليات التي له صلة بالقروض على القرض الرهن (الرهن/الحيازة) .

الأشخاص الطبيعيون والمعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.

تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.

جميع العمليات البنكية: القرض والصرف، ومختلف العمليات التي لها علاقة بتسيير الموجودات المالية.

**الفرع الثالث الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية :BDL**

**المديرية العامة لبنك التنمية المحلية وأهم فروعها:**

يتواجد المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية والممثل بالمديرية العامة في بلدية سطاوالي بالجزائر العاصمة، وبالتحديد ب 05 شارع قاضي عمار، وهو البنك العمومي الوحيد الذي توجد مديريته خارج العاصمة.

ويتفرع عن هذه المديرية حوالي 149 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني نجد منها:

- 55 وكالة وسط البلاد تابعة ل 05 مديريات جهوية.
- 45 وكالة شرق البلاد تابعة ل 04 مديريات جهوية.
- 15 وكالة بجنوب البلاد تابعة لمديريتين فرعيتين.
- 40 وكالة غرب البلاد تابعة لن 04 مديريات جهوية.

وتخضع هذه المديريات الجهوية بدورها للمديرية العامة، إضافة إلى 05 وكالات خاصة بالرهنيات، حيث يعتبر هذا الانتشار عن التطور الملحوظ الذي شهده نشاط بنك التنمية المحلية مع مرور الزمن، ففي البداية انطلقت أعمال هذا البنك بشكل فعال ب 40 وكالة فقط، وقد واجه عدة مشاكل مالية وأخرى مادية كنقت أدوات الإعلام الآلي، ونقص التكوين المستمر الموظفي البنك ..... ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية من خلال المشكل الموالي.

**شكل 1: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة المسيلة**

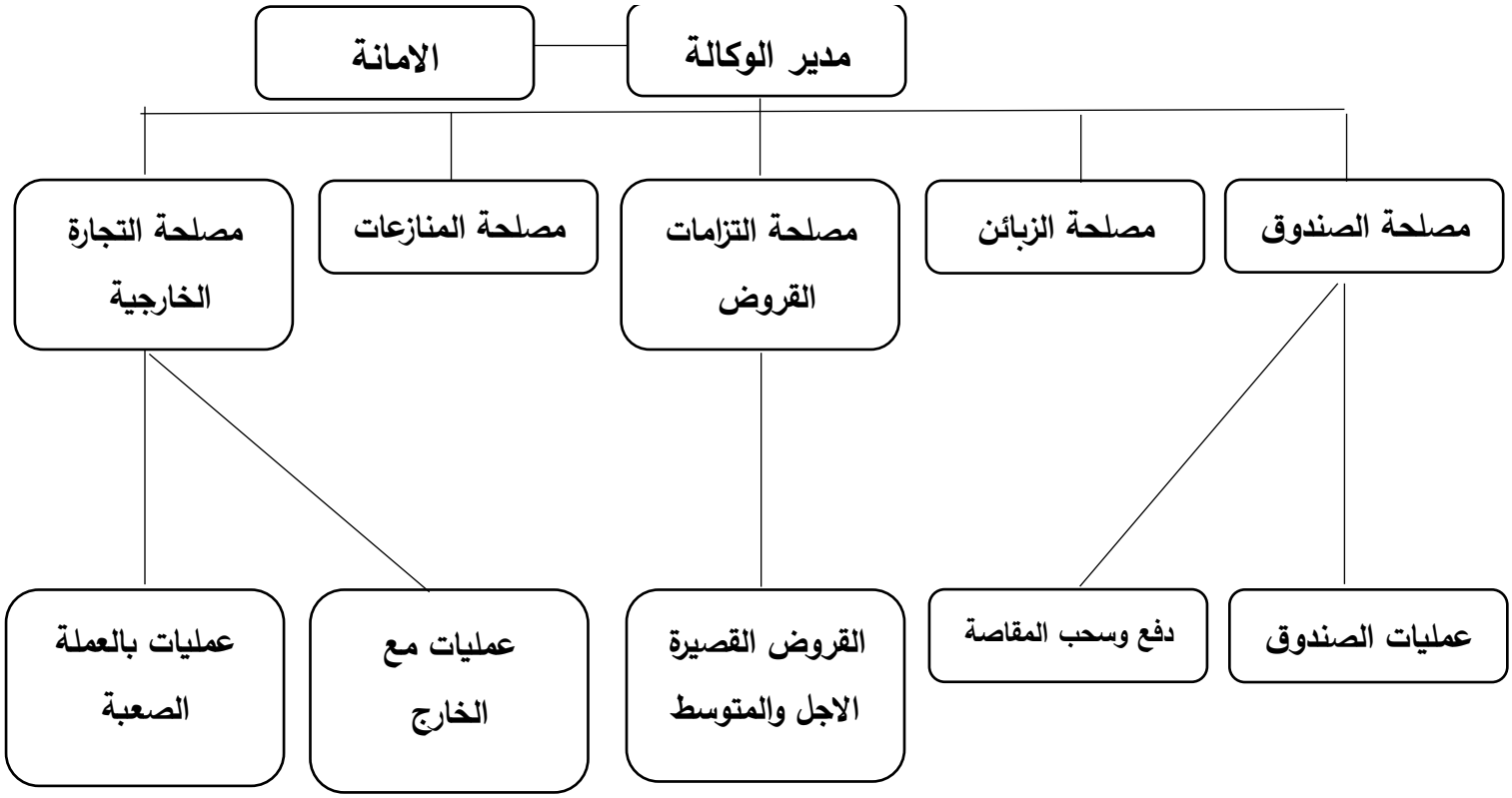


المصدر: من وثائق البنك

**المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وشبكة سويفت**

**الفرع الاول: الوسائل المستخدمة في الدراسة**

تلعب الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذه الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات والنتائج وتحليل أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها

واستخلاص النتائج لتعميمها حسب الفرضيات التي اقترحناها من أجل نفيها أو إثباتها ذلك من خلال تحديد الأدوات والتي هي:

**طريقة جمع البيانات:** هي عبارة عن جمع الوثائق والبيانات توصف إجراءات عملية التسوية.

**الأدوات المستخدمة في الدراسة:**

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة وهذا من خلال بقائنا لمدة معينة والخبرة التي أخذناها من البنك ومن الموظفين.

**الملاحظة:** وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمنا بجمعها من خلال العين المجردة وكذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع المكلفين بالدراسات والمؤطرين من الموظفين حيث توصلت إلى:

- اليوم الخاص بالمقابلات الدراسة الملف كانت تقريبا كل يوم خلال فترة مجيئنا للبنك؛
- وجود ثقة بين الموظفين والتفاهم والتلاحم بينهم.
- أما فيما يخص تقدم ودراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آخر حسب طبيعة العميل.

**المقابلة:** وتعتبر كمصدر أولي قمنا به المعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة وهي دراسة ملف التحصيل لعميل ما من خلال مقابلاتنا مع مجموعة الموظفين في البنك وذلك للفهم النتائج وتبسيطها.

- لقد استعملنا كذلك في الدراسة مجموعة من المراجع والكتب والملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة ومواقع الانترنت.

**الفرع الثاني: شبكة سويفت**

**1- كلمة سويفت SWIFT هي اختبار الاسم الشبكة**

جمعية اتصالات مالية عالمية تعرف اختصارا بـ "سويفت"، تأسست عام 1973 بمبادرة من 239 مؤسسة مصرفية، بهدف توفير شبكة عالمية موحدة للاتصالات المالية الأمنة بين المؤسسات المصرفية[1].

[1] حمودي عمر، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق التحصيل المستندي دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2018، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، 2018/2017، ص 70.

**المقر:**

يقع مقر سويفت في لاهولب الواقعة على مقربة من العاصمة البلجيكية بروكسيل، وتتوفر على مكاتب تمثيلية في كل من الدول الآتية:

| الدول | | | |
|---|---|---|---|
| **01** | فرنسا | **12** | المملكة المتحدة |
| **02** | ألمانيا | **13** | النمسا |
| **03** | سويسرا | **14** | السويد |
| **04** | إيطاليا | **15** | روسيا |
| **05** | إسبانيا | **16** | أستراليا |
| **06** | اليابان | **17** | الهند |
| **07** | الصين | **18** | الإمارات العربية المتحدة |
| **08** | كوريا الجنوبية | **19** | البرازيل |
| **09** | ماليزيا | **20** | المكسيك |
| **10** | سنغافورة | **21** | الولايات المتحدة |
| **11** | وأفريقيا الجنوبية | **22** | --- |

**الإدارة:**

يقوم المساهمون في الشركة بانتخاب مجلس الإدارة يتكون من 25 مديرا، يسهرون على مراقبة أداء الشركة وتدبيرها من طرف لجنة

تنفيذية تضم موظفين بدوام كامل برأسهم مدير عام ورئيس تنفيذي وهو غوتفريد ليبرانت الذي تولى المنصب في يوليو / تموز 2012، ويضم مجلس الإدارة ست لجان قطاعية هي: لجنة لتدقيق الحسابات والمالية لجنة الموارد البشرية، لجنة المخاطر، الجنة الخدمات المصرفية والأداءات لجنة الأوراق المالية، ولجنة التكنولوجيا والإنتاج.

تخضع سويفت لرقابة دولية من طرف منتدى الرقابة الذي تم إنشاؤه عام 2012، ويضم هذا المنتدى المصارف المركزية للبلدان التالية:

| الدول | | | |
|---|---|---|---|
| 01 | بلجيكا | 07 | هولندا |
| 02 | كندا | 08 | السويد |
| 03 | ألمانيا | 09 | سويسرا |
| 04 | فرنسا | 10 | المملكة المتحدة |
| 05 | إيطاليا | 11 | الولايات المتحدة |
| 06 | اليابان | 12 | أستراليا |

| الدول | | | |
|---|---|---|---|
| 01 | الصين | 07 | أفريقيا الجنوبية |
| 02 | الهند | 08 | تركيا |
| 03 | كوريا الجنوبية | 09 | البنك المركزي الأوروبي |
| 04 | روسيا | 10 | الهيئة النقدية لهونغ كونغ. |
| 05 | السعودية | 11 | -- |
| 06 | سنغافورة | 12 | -- |

**المسار:**

تمكنت سويفت من إطلاق شبكتها التي تحمل الاسم نفسه عام 1977 بعد أن ارتفع عدد أعضائها إلى 518 مصرفا تجاريا تنتمي إلى 22 بلدا، وكان " ألبير" أمير بلجيكا هو من أرسل أول رسالة عبر هذه الشبكة.

عرفت الشبكة العديد من التطورات التقنية على مدار السنوات، وتمكنت من التحول إلى اعتماد تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت (IP) ولغة ( XML) في البرمجة عام 2001 وتعميم استخدام المنظومة الجديدة سويفت نت مع حلول عام 2004، مما اعتبر تطورا نوعيا سمح بالتواصل الآتي بين الحواسيب، وإنشاء خدمات جديدة موجهة إلى زبناء جدد مثل صناديق التحوط وصناديق التقاعد وسماسرة أسواق المال، بالإضافة إلى المؤسسات غير المالية .

وفي يونيو / حزيران 2015 تم استخدام شبكة سويفت من قبل أكثر من 10.800 مؤسسة مالية ومصرفية تنتمي إلى أكثر من 200 بلد لإنجاز جميع معاملاتها المالية الدولية تحويل الأموال، الاعتمادات المستندية، عمليات شراء وبيع العملات، عمليات البورصة (...). وتقوم الشبكة بمعالجة ونقل أكثر من 24 مليون رسالة كمعدل يومي وفق إحصائيات افريل 2015.

**الخدمات[1]:**

توفر شبكة سوبفت لمستعمليها السرعة والأمان في إنجاز المعاملات، بالإضافة إلى كونها متاحة على مدار اليوم. فعملية نقل المعلومات عبر الشبكة لا تتطلب إلا بضع ثوان، ولا تتم إلا بعد تشفير الرسائل بفضل تقنيات منظورة، كما أن إجراءات التثبت من هوية المستعملين تنفذ بصرامة بالغة. وهذا كله من أجل ضمان سلامة الرسائل المتبادلة من أي قرصنة وتوفير أقصى درجات الأمان للمستخدمين.

يتم تحديد هوية المصارف المتراسلة عبر الشبكة من خلال رمز وحيد يمنح لكل مصرف ويتميزه عن الآخرين، ويتكون هذا الرمز من ثمانية أحرف لاتينية، تدل على اسم المصرف الأحرف الأربعة الأولى)، وعلى البلد هذي ينتمي إليه (الحرفين التالين)، ثم المدينة (الحرفين الأخيرين).

**من بين نماذجها المختلفة تحد:**

MT700 خصيصا للتحصيل و الاعتماد المستنديين ومن مزاياها:

**الأمن:** أول ميزة تقدمها شبكة سويفت بالنسبة للتحصيل والاعتماد المستنديين في كون أن لديها وسائل معالجة المعلومات التي تتدخل في مختلف مستويات الشبكة مجهزة ببرامج مكملة لكشف وتصحيح الأخطاء.

الوسائل المتبادلة بين المذكرات ومراكز المعالجة مكتوبة بواسطة الحاسوب مفتاح سري يسمح بفحص هوية مراسل الرسالة.

تماثل الرسائل وإعطاؤها مفتاح خاص يقضي على مخاطر الفهم السيئ التي يتهاون بها.

[1] حمودي عمر، مرجع سابق، ص 71.

**السرعة:** وهي الميزة الثانية التي تمتاز بها شبكة سويفت بالنسبة للتحصيل وللاعتماد المستنديين وكل المعاملات الأخرى حيث أن مدة تبليغ الرسالة العادية يتطلب 20 دقيقة والرسائل الاستعجالية تتطلب 05 دقائق وهي اهم بكثير من توجيه الرسائل عن طريق الوسائل التقليدية.

**قلة التكلفة:** ثالث ميزة لشبكة سويات تتمثل في انخفاض التكاليف ويمكن استعمالها إذا كان المرسل إليه مرتبط بالشبكة وبسبب نزعته لا بد أن توضع تحت تصرف المستعمل 24/24 هذا الهدف تحقق إلى حد كبير لأن معدل وجودها الفعلي يساوي تقريبا 99.5% أما العيب الوحيد لهذه الشبكة هو عدم إيصال للاستلام هذا يتضمن أن مراقبة التحويل الجيد لا يمكن أن يكون إلا بمراقبة العملية نفسها[1].

## المبحث الثاني: سير عملية استيراد بضاعة عن طريق التحصيل المستندي

بعد تطرقنا في الجانب النظري للمفاهيم النظرية للتحصيل المستندي سوف نتطرق الآن إلى الجانب التطبيقي لسير عملية التحصيل المستندي ونتبع كل خطواته من خلال عملية تحصيل مستندي قامت بها شركة جزائرية مع شركة صينية من أجل استيراد سلع متعلقة بتجارة الالمنيوم.

### المطلب الأول: العقد التجاري بين الطرفين " المستورد والمصدر"

ان أول خطوات التحصيل المستندي هو قيام الطرفان بإبرام عقد تجاري وتحديد طريقة التسديد بواسطة تحصيل مستندي ويمكن أن يكون هذا الاتفاق في شكل فاتورة شكلية أو فاتورة نهائية وفي حالتنا هنا اتفق ش ذ .م.م××× من الجزائر مختصة في تجارة الالمنيوم مع شركة صينية تقوم بتصدير لوازم والسلع المتعلقة بهذا النشاط بإبرام اتفاق تجاري وهو عبارة عن فاتورة نهائية تحت رقم 20240101 بتاريخ 2024/02/05 وبمبلغ 65982.50 دولار وتم في هاته الفاتورة تحديد النقاط التالية " الكميات، الأسعار، منشأ السلعة، طريقة الدفع بالتحصيل المستندي نقدا " على الاطلاع .... الشحن، ميناء الوصول، طريقة التسليم أو بما يعرف "incoterms" أي تحمل مصاريف الشحن والنقل... وبنك المستورد" الملحق رقم 01.

وهذا ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

[1] حمودي عمر، مرجع سابق، ص 71.

**جدول2 : العقد التجاري بين الطرفين " المستورد والمصدر"**

| العنصر | القيمة |
|---|---|
| **الطرفان** | ش ذ.م.م××× (الجزائر) وشركة صينية |
| **نوع الاتفاق** | فاتورة نهائية |
| **رقم الفاتورة** | 20240101 |
| **تاريخ الفاتورة** | 05/02/2024 |
| **مبلغ الفاتورة** | 65982.50دولار |
| **شروط الدفع** | تحصيل مستندي نقدا على الاطلاع |
| **تفاصيل الفاتورة** | الكميات، الأسعار، منشأ السلعة، طريقة الشحن، ميناء الوصول، طريقة التسليم (Incoterms) |
| **بنك المستورد** | مذكور في الملحق رقم 01 |

**المطلب الثاني: التوطين الاولي "pré-domiciliation"**

بعد العقد التجاري بين الطرفين يقوم المستورد بعملية التوطين الاولي ويسمى أيضا بالتوطين المسبق وهي عبارة عن أرضية الكترونية بين البنك والمستورد حيث تقوم بتسجيل فاتورته الكترونيا وذلك بإدخال المعلومات التالية:

- اسم المصدر وعنوانه
- ميناء الشحن وميناء الوصول
- نوعية البضاعة أو السلعة
- الهدف من عملية الاستيراد " البيع على الحالة أو من أجل الاستعمال
- فاتورة نهائية أو فاتورة شكلية
- مبلغ العملية
- طريقة الدفع " اعتماد مستندي، تحصيل مستندي"
- طريقة التسليم "FOB ,CFR"
- ادخال التعريفة الجمركية للسلعة "tarif. Douanier" مع ذكر سعر الوحدة وبلد المنشأ.

وبعدها يقوم بتحميل الفاتورة على هذا الموقع وينتظر الرد على طلبه خلال فترة لا تتجاوز 48 ساعة حيث يتم ارسال اشعار بالقبول والرفض.

وفي مثالنا هذا تحصل المستورد على اشعار بالقبول تحت رقم 364-2024-1121

بتاريخ 14-02-2024 (انظر الملحق 2)، (الملحق رقم3).

**المطلب الثالث: ارسال واستلام المستندات للمستورد**

وتتم هذه العملية على مرحلتين:

**الفرع الأول: ارسال المستندات والبضاعة**

بعدما يتأكد المستورد بسلامة عملية الاستيراد وذلك من خلال اشعار القبول في التوطين المسبق يقوم بإشعار المصدر بإرسال السلعة المتفق عليها وكذا ارسال المستندات المتعلقة بالعملية وهاته المستندات متفق عليها مسبقا وهنا يقوم باستخراج جميع هاته المستندات سواء كانت من عنده كالفواتير مثلا وقوائم التعبئة أو من جهة أخرى كشهادة المنشأ من غرفة الصناعة أو التجارة حسب البلد وكذا مستندات الشحن وبعدها يقوم المصدر بشحن البضاعة وارسالها وفي نفس الوقت يقوم بتسليم هاته المستندات لبنكه ليقوم بمراجعتها ومن ثمة ارسالها مباشرة لبنك المستورد وفي مثالنا على هذا تم ارسال المستندات من طرف بنك من الصين "Chuzhou commercial bank"وهو بنك المصدر إلى بنك التنمية النحلية وكالة المسيلة وهي بنك المستورد وتكون هاته المستندات مرفقة بجدول ارسال " الملحق رقم 04" ويحتوي هذا الجدول على النقاط التالية:

- أسماء المصدر والمستورد
- البنك المرسل والبنك المرسل إليه
- رقم الفاتورة
- مبلغ الفاتورة
- رقم العملية وتاريخها
- المستندات واعدادها

- طريقة الدفع " تحصيل مستندي على الاطلاع أو القبول أو للاستحقاق
- البنك الذي يستلم مبلغ العملية
- وبعض التعليمات الأخرى

**الفرع الثاني: استلام المستندات وفحصها**

يقوم بنك المستورد بفحص هاته المستندات والتأكد من سلامتها وكذا التأكد من وجود عملية التوطين المسبق وذلك من خلال المنصة الالكترونية وبعدها يقوم بأشعار المستورد بوصول هاته المستندات ودعوته للحضور مع جميع المستندات المطلوبة من أجل عملية التوطين المصرفي.

**المطلب الرابع: التوطين البنكي**

التوطين البنكي هو عملية إدارية تتضمن للبنوك تسجيل وإعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير ويسمح التوطين البنكي من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات التجارية مع الخارج مع الاستعانة بمصلحة الجمارك.

**الفرع الأول: ملف التوطين البنكي**

يختلف ملف التوطين البنكي حسب طبيعة الاستيراد أي استيراد من أجل إعادة البيع على الحالة أو استيراد من أجل الاستعمال " استيراد مواد أولية أو قطع غيار مثلا للمؤسسة من أجل الاستعمال، وفي حالتنا هنا تقوم هاته الشركة الاستيراد من أجل الاستعمال.

**أولا: ملف التوطين من أجل الاستعمال أو الاستثمار**

1- اشعار بالقبول للتوطين المسبق تم التطرق إليه سابقا

2- طلب فتح ملف توطين من أجل الاستيراد نموذج ممنوح من طرف البنك" (انظر الملحق رقم5) يكون ممضي من الشخص المسير للشركة مع ختم المؤسسة.

3- الرقم التعريفي الجبائي "NIF"

4- السجل التجاري مطابق للنشاط التجاري.

5- تعهد ممضي من طرف مسير الشركة بعدم استعمال هاته السلعة المستوردة لإعادة للبيع على الحالة" نموذج بنكي (انظر الملحق رقم6).

بالإضافة إلى هاته الوثائق هناك الوثائق والمستندات المرسلة من طرف بنك المرسل والموجودة في جدول الارسال التي تم ذكره سابقا ويعتبر الفاتورة النهائية (الملحق رقم7) وسند الشحن (الملحق رقم 8) أهم مستندين في عملية الاستيراد عامة وفي عملية التحصيل خاصة بالإضافة إلى الكمبيالة إذا كان الدفع مؤجل وهناك مستندات أخرى كذلك أهمية خاصة بالنسبة للجمارك وفي مثالنا التطبيقي هذا تم ارسال المستندات التالية:

1- فاتورة نهائية 4 نسخ أصلية
2- قائمة التعبئة 4 نسخ (الملحق 09)
3- شهادة المنشأ 1 أصلية+ 2نسخ (الملحق 10)
4- سند الشحن 3 نسخ أصلية
5- شهادة الجودة 1أصلية+ 2نسخ (الملحق رقم11)
6- شهادة المطابقة 1 نسخة أصلية (الملحق 12)

**ثانيا: ملف التوطين لإعادة البيع على الحالة:**

في هاته الحالة يتم يتكون ملف التوطين من:

1- اشعار بالقبول في التوطين المسبق.
2- طلب فتح ملف التوطين البنكي
3- سجل تجاري مطابق وذو صلاحية لأنه يتم تجديد هاته السجلات خلال كل عامين
4- الرقم التعريفي الجمركي
5- في مكان تعهد بعدم البيع يعوض برسم على التوطين المصرفي وهي عبارة عن رسم سيتخرج من مصلحة الضرائب
6- شهادة اثبات الاحترام " غرفة التجارة"
7- شهادة الجاكس وهي شهادة تمنح من طرف وزارة التجارة تحتوي على قرار بعملية الاستيراد للفاتورة المتفق عليها بين المستورد والمصدر

8- شهادة التسويق الحر في البلد الأصلي أو المنشأ (الملحق رقم 13) بالإضافة إلى المستندات المرسلة من طرف بنك المرسل.

**الفرع الثاني: عملية التوطين البنكي**

بعدها يقوم المكلف بعمليات التجارة الخارجية بفحص جميع الوثائق والمستندات ويتأكد من مطابقتها وسلامتها من أجل عملية التوطين المصرفي مع ضرورة التأكد من حساب المستورد أنه يحتوي على مبلغ العملية قبل البدء في عملية التوطين وهذا عندما يكون التحصيل المستندي على الاطلاع وليس لأجل وبعدها يقوم بتسجيل كل معلومات هاته العملية في نظام البنك المتعلق بالتحصيل المستندي وكذا التوطين المصرفي ويتم تحميل كل هاته المستندات عن طريق الماسح ال ضوئي"scanner" ويتم ارسالها إلى مديرية التجارة الخارجية للبنك.

**مهام مديرية التجارة الخارجية:**

تعتبر مديرية التجارة الخارجية هي المراقب الرئيسي لعمليات الاستيراد والتصدير وهي التي تقوم بعملية التوطين المصرفي هذا فيما يخص بنك التنمية المحلية فيمكن في بنوك أخرى يتم عملية التوطين المصرفي على مستوى الوكالات فقط وبعد عملية الفحص والتأكد من جميع الوثائق والمستندات تقوم مديرية التجارة الخارجية بمنح رقم التوطين البنكي.

**الفرع الثالث: رقم التوطين البنكي**

يخصص لكل ملف توطين بنكي عملية تسجيل مكونة من 18 رقم وثلاث أحرف

| ×× | ×× | ×× | ××× | × | ×× | ××× | ××× |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 |

1- الرقمان يدلان على رمز الولاية.

2- رقمان يدلان على رمز البنك.

3- رقمان يدلان على رمز الوكالة ممنوح من طرف بنك الجزائر.

4- أربعة أرقام تدل على السنة.

5- رقم واحد يدل على رقم الثلاثي في الستة (1،2،3،4).

6- رقمان يدلان على صيغة العملية استيراد سلع أو خدمات.

7- خمس أرقام تدل على رقم الملف.

8- ثلاثة أحرف تدل على رمز العملة.

يتم وضع هذا الرقم على الفاتورة النهائية مع إمضائها من طرف الأشخاص المرخص لهم بذلك وفي حالتنا هاته تم إعطاء الرقم التوطين المصرفي التالي:

280502202421000001 بتاريخ 01 أفريل 2024 (الملحق رقم14)USD

28: رقم الولاية المسيلة.

05: رقم البنك التنمية المحلية (البنك الخارجي مثلا 02).

02: الرقم الممنوح من بنك الجزائر لوكالة المسيلة من أجل التعامل.

2024: السنة.

2: الثلاثي الثاني من السنة (شهر أفريل).

10: عملية استيراد سلع بالنسبة للخدمات رقم13.

00001: الملف رقم واحد في هذا الثلاثي.

USD: العملية مقومة بالدولار.

وتزامنا مع إعطاء هذا الرقم يتم حجز مبلغ العملية في حساب داخلي حسب سعر الصرف في ذلك اليوم تم هنا حجز مبلغ 8881818.55 دج أي لمعادل 1دولار: 134.6087دج.

**المطلب الخامس: استلام المستورد للمستندات وتسديد قيمتها**

**الفرع الأول: استلام المستورد للمستندات**

بعد عملية التوطين المصرفي للفاتورة النهائية وحجز مبلغ العملية يتم تسليم المستندات المرسلة من طرف بنك المرسل إلى المستورد مع الفاتورة الموطنة وذلك من أجل قيام المستوردة بعمليات الجمركة حيث لا يتم تسريح البضاعة بدون التوطين المصرفي وبعدها يقوم المستورد بإخراج سلعته من عند الجمارك تعد وصولها مسبقا.

**الفرع الثاني: تسديد قيمة المستندات**

بعد تسلم المستورد المستندات يبدأ البنك بإجراءات تسديد قيمة العملية لبنك المستورد ورغم أن الاعراف الدولية تلح على ضرورة تسديد قيمة العملية مباشرة بعد عملية تسليم المستندات إلا أن هاته الأعراف ليست اجبارية فعادة ما تقوم البنوك بالانتظار حتى خروج السلع من الجمارك وحصولها على وثيقة استخراج السلع (D10) يتم بعدها تسديد قيمة الصفقة حيث يتم ارسال ملف التسديد من الوكالة إلى مديرية التجارة الخارجية التي تقوم بشراء العملة الأجنبية من بنك الجزائر لتسديد هاته العملية ويتم حساب سعر الصرف خلال يوم التسديد وليس يوم منح المستندات وحجز مبلغ العملية وكمثال على ذلك في هاته العملية نلاحظ أنه تم حجز مبلغ العملية يوم تسليم المستندات بمقدار 8881818.55 دج وسعر صرف مقدر ب 134.6087 بتاريخ 2024/04/01 ولكن عند عملية تسديد المبلغ للمصدر بتاريخ 2024/05/30 كانت سعر الصرف مقدر ب 134.3185 أي ما يعادل 8862670.43 دج ويتم ارجاع المبلغ المتبقي لحساب المستورد بعد قطع مبلغ العمولات وفي حالة كان هناك ارتفاع في سعر الصرف يتحصل المستورد ذلك (الملحق رقم14).

**المبحث الثالث: عرض نتائج المقابلة وتحليلها:**

**المطلب الأول: عرض حيثيات إجراء المقابلة**

**المقابل:** في السيد بسطي هشام رئيس مصلحة التجارة الخارجية

**تاريخ ومدة إجراء المقابلة** :2024/06/03

**المدة:** ساعة واحدة

**ظروف إجراء المقابلة:** الظروف التي تمت فيها إجراء المقابلة جد ممتازة من حيث الاستقبال والإجابة على الأسئلة المطروحة.

## المطلب الثاني: تحليل محاور المقابلة

بعد إجراء المقابلة سوف يتم تحليلها وتبيان الإجابات.

### جدول 3 : عرض المقابلة

| الرقم | السؤال | الجواب |
|---|---|---|
| | **يساهم التحصيل المستندي في البنوك التجارية في تنشيط التجارة الخارجية** | |
| 1) | كيف ترى دور التحصيل المستندي في دعم التجارة الخارجية؟ | التحصيل المستندي هو أداة حيوية تساهم في تقليل مخاطر الدفع بين المستوردين والمصدرين، مما يعزز الثقة ويسهل المعاملات التجارية الدولية. |
| 2) | ما هي التحديات التي تواجهها البنوك في عملية التحصيل المستندي؟ | من التحديات الرئيسية التعامل مع الأوراق المستندية المعقدة، التحقق من صحة المستندات، والتعامل مع الاختلافات في القوانين واللوائح بين الدول. |
| 3) | كيف يساهم التحصيل المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية؟ | يضمن التحصيل المستندي أن الدفع لا يتم إلا بعد استلام البضاعة والتحقق من مطابقتها للشروط المتفق عليها، مما يقلل من مخاطر عدم السداد أو استلام بضاعة غير مطابقة. |
| 4) | هل يمكنك تقديم أمثلة على كيفية نجاح التحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية؟ | لدينا العديد من العملاء الذين تمكنوا من التوسع في أسواق جديدة بفضل التحصيل المستندي، حيث شعروا بالاطمئنان أن حقوقهم المالية محفوظة. |
| 5) | ما هي الآليات التي يستخدمها البنك لضمان فعالية التحصيل المستندي؟ | نستخدم أنظمة متقدمة للتحقق من المستندات، والتنسيق الوثيق مع البنوك الأخرى والمستشارين القانونيين لضمان صحة وسلامة المعاملات. |
| 6) | كيف يمكن تحسين عمليات التحصيل المستندي لزيادة فعاليتها؟ | يمكن تحسين العمليات من خلال تبني التقنيات الرقمية لتحسين سرعة وكفاءة التحقق من المستندات وتقليل الأخطاء البشرية. |
| 7) | ما هي الفوائد التي يجنيها العملاء من استخدام التحصيل المستندي في التجارة الخارجية؟ | الفوائد تشمل ضمان الدفع، تقليل المخاطر المالية، تسهيل العمليات التجارية، وتحسين العلاقات التجارية بين الأطراف. |
| 8) | كيف يتكامل التحصيل المستندي مع الأدوات الأخرى في تمويل التجارة الخارجية؟ | يتكامل التحصيل المستندي مع الاعتمادات المستندية والقروض التجارية، مما يوفر مجموعة متكاملة من الخدمات المالية لدعم التجارة الدولية. |

| | | |
|---|---|---|
| 9) | ما هي أفضل الممارسات الدولية في التحصيل المستندي التي يمكن تطبيقها محلياً؟ | من أفضل الممارسات استخدام المعايير الدولية مثل قواعد الاتحاد الدولي لغرف التجارة (ICC) وتطبيق التقنيات الرقمية لتسريع العملية. |
| 10) | كيف تساهم التكنولوجيا في تحسين عمليات التحصيل المستندي؟ | تساهم التكنولوجيا في تبسيط العمليات، تقليل الوقت المستغرق في التحقق من المستندات، وتحسين الدقة والشفافية في المعاملات. |
| **التجارة الخارجية هي أحد ركائز الاقتصاد الوطني** | | |
| 11) | كيف ترى دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني؟ | التجارة الخارجية تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. |
| 12) | ما هي القطاعات الأكثر استفادة من التجارة الخارجية في اقتصادنا؟ | القطاعات الأكثر استفادة تشمل التصنيع، الزراعة، والتكنولوجيا، حيث يمكنها الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة صادراتها. |
| 13) | كيف يؤثر النمو في التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني؟ | النمو في التجارة الخارجية يعزز تدفق العملات الأجنبية، يزيد من الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والجمارك، ويحسن قدرة الشركات المحلية على التنافس دولياً. |
| 14) | ما هي التحديات التي تواجه التجارة الخارجية في بلدنا؟ | التحديات تشمل البيروقراطية، الحواجز الجمركية، تقلبات أسعار الصرف، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الشركاء التجاريين. |
| 15) | كيف يمكن للبنوك أن تدعم نمو التجارة الخارجية؟ | يمكن للبنوك تقديم خدمات مالية متخصصة مثل التمويل التجاري، التحصيل المستندي، الاعتمادات المستندية، وتقديم الاستشارات المالية. |
| 16) | ما هي السياسات الحكومية التي تعزز التجارة الخارجية؟ | السياسات تشمل تحسين البنية التحتية، تقليل الحواجز التجارية، تعزيز الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، وتقديم الحوافز للشركات المصدرة. |
| 17) | كيف يؤثر التنوع في التجارة الخارجية على استقرار الاقتصاد الوطني؟ | التنوع في التجارة الخارجية يقلل من الاعتماد على سوق واحد أو منتج واحد، مما يزيد من استقرار الاقتصاد ويقلل من التأثير السلبي للأزمات الخارجية. |
| 18) | ما هو دور البنوك في تحقيق أهداف التجارة الخارجية الوطنية؟ | البنوك تدعم التجارة الخارجية من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة، ضمان المعاملات المالية الآمنة، وتقديم الاستشارات المتخصصة للشركات. |
| 19) | كيف يمكن تحسين البنية التحتية لدعم التجارة الخارجية؟ | تحسين البنية التحتية يتطلب استثمارات في الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، وتطوير التكنولوجيا الرقمية لتسهيل التجارة. |
| 20) | كيف تقارن دور التجارة الخارجية في اقتصادنا بدورها في الاقتصادات الأخرى؟ | دور التجارة الخارجية في اقتصادنا مشابه لدورها في الاقتصادات الأخرى حيث يعتبر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، لكن يمكننا الاستفادة من التجارب الدولية لتحسين أداءنا. |
| تلعب البنوك دورا فعالا في تنشيط تمويل التجارة الخارجية نحو الخارج عن طريق عملية التحصيل المستندي | | |

| | | |
|---|---|---|
| 21) | ما هي أهمية التحصيل المستندي في تمويل التجارة الخارجية؟ | التحصيل المستندي يوفر آلية آمنة لضمان الدفع، مما يشجع الشركات على الانخراط في التجارة الخارجية ويعزز تدفق السلع والخدمات بين الدول. |
| 22) | كيف تدعم البنوك عمليات التحصيل المستندي لتنشيط التجارة الخارجية؟ | البنوك تقدم خدمات متخصصة تشمل إدارة المستندات، التحقق منها، وتسهيل الاتصالات بين البائعين والمشترين لضمان سلاسة المعاملات. |
| 23) | ما هي العلاقة بين البنوك والشركات في عملية التحصيل المستندي؟ | البنوك تعمل كوسيط موثوق بين الشركات، مما يساعد على بناء الثقة بين الأطراف التجارية ويضمن تنفيذ شروط العقد بشكل دقيق. |
| 24) | كيف يمكن للبنوك تحسين خدماتها لدعم التحصيل المستندي؟ | يمكن للبنوك تحسين خدماتها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، تدريب الموظفين على أفضل الممارسات الدولية، وتقديم استشارات متخصصة للشركات. |
| 25) | ما هي التحديات التي تواجهها البنوك في تمويل التجارة الخارجية عبر التحصيل المستندي؟ | التحديات تشمل التحقق من صحة المستندات، التعامل مع اللوائح المختلفة، والتكيف مع التقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية. |
| 26) | كيف يمكن للبنوك تقليل المخاطر المرتبطة بالتحصيل المستندي في التجارة الخارجية؟ | يمكن للبنوك تقليل المخاطر من خلال التحليل الدقيق للمخاطر، التأكد من الشروط المستندية، والتعاون مع بنوك مراسلة موثوقة في الدول الأخرى. |
| 27) | ما هي الابتكارات الجديدة في مجال التحصيل المستندي التي تتبناها البنوك؟ | الابتكارات تشمل استخدام البلوك تشين لتأمين المستندات، تطبيقات الهواتف المحمولة لتتبع العمليات، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل المستندات بسرعة ودقة. |
| 28) | كيف يتفاعل العملاء مع خدمات التحصيل المستندي المقدمة من البنوك؟ | العملاء يقدرون الخدمات التي تقدمها البنوك في التحصيل المستندي بسبب الضمانات التي توفرها والأمان في المعاملات، مما يزيد من اعتمادهم على هذه الخدمات. |
| 29) | ما هي الخطوات التي تتخذها البنوك لضمان السرعة والكفاءة في عمليات التحصيل المستندي؟ | البنوك تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، الأتمتة، وتدريب الموظفين بشكل مستمر لضمان السرعة والكفاءة في عمليات التحصيل المستندي. |
| 30) | كيف يمكن للبنوك تعزيز شراكاتها الدولية لدعم التحصيل المستندي في التجارة الخارجية؟ | يمكن للبنوك تعزيز شراكاتها من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع بنوك دولية، المشاركة في الشبكات المالية العالمية، والالتزام بالمعايير الدولية في التمويل والتجارة. |

**المطلب الثالث: اختبار الفرضيات**

- **الفرضية الاولى:** التي تنص على " **يساهم التحصيل المستندي في البنوك التجارية في تنشيط التجارة الخارجية**"

إجابات المسؤول قدمت صورة شاملة ودقيقة عن دور التحصيل المستندي في دعم وتنشيط التجارة الخارجية، أكد على أهمية التحصيل المستندي في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة بين الأطراف التجارية، مما يزيد من حجم المعاملات الدولية. أبرز التحديات التي تواجهها البنوك في التعامل مع الأوراق المستندية والاختلافات القانونية، مما يتطلب كوادر مدربة ونظم فعالة. كما أشار إلى كيفية ضمان الدفع بعد التحقق من البضاعة لتعزيز الأمان والموثوقية، وقدم أمثلة على نجاح التحصيل المستندي في مساعدة الشركات على التوسع في أسواق جديدة، استخدام أنظمة متقدمة والتنسيق الوثيق لضمان دقة العمليات يعزز ثقة العملاء، وأهمية التقنيات الرقمية لتحسين كفاءة وسرعة العمليات، التكامل مع الأدوات الأخرى مثل الاعتمادات المستندية والقروض التجارية يعكس دور التحصيل المستندي كجزء من منظومة شاملة تدعم التجارة الخارجية، تطبيق المعايير الدولية والتقنيات الرقمية يظهر التزام البنوك بمواكبة التطورات العالمية، واستغلال التكنولوجيا لتحسين العمليات وزيادة الشفافية والدقة، مما يؤكد أن التحصيل المستندي أداة مالية أساسية في تسهيل التجارة الدولية وضمان سلاسة المعاملات التجارية بين الشركات في مختلف أنحاء العالم، استنادًا إلى الإجابات هذه الفرضية تحققت.

- **الفرضية الثانية:** التي تنص على " **التجارة الخارجية هي أحد ركائز الاقتصاد الوطني**".

نتائج الفرضية الثانية تبرز أهمية التجارة الخارجية كأحد ركائز الاقتصاد الوطني، وتؤكد على دور البنوك في دعم هذا القطاع المهم.

التحليل يظهر أن التجارة الخارجية تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، كما أنها تحسن توازن الميزان التجاري للبلاد، تشير الإجابات إلى أهمية البنية التحتية القوية والسياسات الحكومية الفاعلة في تعزيز التجارة الخارجية.

كما يؤكد النتائج على أن البنوك تلعب دوراً حيوياً في دعم التجارة الخارجية من خلال توفير الخدمات المالية المتخصصة، وضمان تمويل المشاريع التجارية الدولية، تظهر الخطوات المقترحة لتعزيز التجارة الخارجية بما

في ذلك تحسين البنية التحتية والتوسع في الشراكات الدولية، الالتزام بالسياسات الحكومية المناسبة، واستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية، توضح النتائج أهمية الاستراتيجية الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية وضرورة تعاون القطاعين العام والخاص بما في ذلك دور البنوك في تحقيق أهدافها، وهو ما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة للمجتمع، الإجابات تشير إلى تحقق الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** التي تنص على "**تلعب البنوك دورا فعالا في تنشيط تمويل التجارة الخارجية نحو الخارج عن طريق عملية التحصيل المستندي**"،

تحليل الفرضية الثالثة يبرز الدور الفعّال للبنوك في تنشيط تمويل التجارة الخارجية من خلال عمليات التحصيل المستندي، يظهر التعليق أن البنوك تلعب دوراً حاسماً في توفير التمويل اللازم لدعم المعاملات التجارية الدولية وتخفيف المخاطر المالية.

الإجابات تشير إلى أن عمليات التحصيل المستندي تساعد في جذب المزيد من التمويل الدولي نحو الخارج، وبالتالي تعزيز النشاط التجاري وتوسيع فرص التجارة الخارجية للشركات المحلية. يُظهر التعليق على الفرضية أن عمليات التحصيل المستندي تعتبر آلية فعّالة لتحقيق التمويل اللازم للمشاريع التجارية الدولية، وتحفز الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

يتضح من النتائج أن التحصيل المستندي يعتبر أداة مالية أساسية لتحفيز التجارة الخارجية، حيث يضمن دفع الأموال بعد التحقق من استلام البضائع، وبالتالي يزيد من ثقة الأطراف التجارية ويخفض المخاطر المالية، بشكل عام تظهر النتائج أن البنوك تلعب دوراً أساسياً في تنشيط التمويل للتجارة الخارجية من خلال عمليات التحصيل المستندي، مما يعزز الاستثمارات الدولية ويعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال الإجابات هناك تأكيد على تحقق الفرضية.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما درسناه في الفصل التطبيقي أن عملية التحصيل المستندي هو أقدر الوسائل المعتمدة في العصر الحديث ومساعدة على إتمام الصفقات بين الدول المختلفة في ثقة تامة إذ من دونه يصعب أو قد يستحيل إتمام آلاف الصفقات التي تبرم كل يوم في مجال التجارة الخارجية.

يعتبر نوع التحصيل المستندي هو الاكثر استخداما وطنيا وذلك من خلال المرور بعدة مراحل قبل الوصول إلى تسليم البضاعة للمستورد ودفع المبلغ النقدي للمصدر، كما أننا بحد أن أكثر العملاء هم المستوردين لا المصدرين وهو ما يعكس لنا واقع التجارة الخارجية في بلادنا.

وهو ما تستنتجه من خلال دراستنا التطبيقية في بنك التنمية المحلية ندرة الملفات الخاصة بالتصدير، فالملاحظ ان كل العمليات التجارة الخارجية هي استيراد لذا تثمن على الحكومة الجزائرية بالقوانين الجديدة التي أوقفت عمليات الاستيراد العديد من المنتجات بسبب استنزاف مبالغ ضخمة من العملة الصعبة.

# خاتمة

**خاتمة:**

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم وظائف البنوك التجارية، حيث يلعب دوراً محورياً في تعزيز وتنمية التجارة الدولية، هذا التمويل يتضمن مجموعة من التقنيات التمويلية التي تساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول، سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد، تعتمد الشركات على هذه التقنيات لتجاوز العديد من التحديات المالية واللوجستية المرتبطة بالتجارة الدولية.

اختيار التقنيات التمويلية المناسبة يعد أساسياً لنجاح أي صفقة تجارية دولية. فالتقنيات المتاحة يمكن أن تضمن ليس فقط سلامة وأمان العملية التجارية، بل أيضًا كفاءتها وسرعتها، لذلك على الشركات والبنوك أن تدرس بعناية كل صفقة تجارية لتحديد التقنية الأنسب التي تضمن تحقيق الأهداف التجارية بأقل المخاطر وأعلى العوائد.

من بين التقنيات التمويلية البارزة التي تستخدمها البنوك التجارية الجزائرية، نجد التحصيل المستندي، يعتبر التحصيل المستندي أحد الأدوات الأكثر أهمية وانتشاراً، نظراً لما يقدمه من فوائد كبيرة. في هذه العملية، تتدخل البنوك كوسيط وضامن لتنفيذ الصفقة التجارية، مما يوفر للمصدرين والمستوردين ضمانات متبادلة، فعند استخدام التحصيل المستندي، يتم تحويل المدفوعات عبر البنك الذي يحتفظ بالمستندات الضرورية لتسليم البضائع حتى يتم استلام المبلغ المستحق.

التحصيل المستندي يوفر السرعة والوقت في تنفيذ الصفقات التجارية، حيث يضمن تسريع عملية التحويل المالي بين الأطراف وتقليل الزمن المستغرق في الإجراءات الروتينية، بذلك يساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة ويساعد في الحفاظ على تدفق سلس ومستمر للبضائع والخدمات عبر الحدود، بالإضافة إلى ذلك يقلل التحصيل المستندي من المخاطر المالية ويضمن تنفيذ الالتزامات المتبادلة بشكل دقيق وآمن، مما يعزز الاستقرار في العلاقات التجارية الدولية.

**نتائج الدراسة**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنوك التجارية هي الممول الأساسي لعمليات التجارة الخارجية.
- التوطين إجراء بنكي مفروض على كل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- أهم التقنيات التمويلية للتجارة الخارجية هي التقنيات القصيرة الأجل (التحصيل المستندي).
- تقنية التحصيل المستندي أقل تكلفة مقارنة بالإعتماد المستندي.
- تمثل التجارة الخارجية أهم روافد النقد الأجنبي بالبلاد خصوصا في المجال الصادر، إذا كلما زاد حجم الصادرات توفرت كميات كبيرة من العملات الصعبة بالبلاد الأمر الذي ينشط من حركة الإقتصاد محليا ودوليا.
- التحصيلات المستندية من أكثر الأدوات استخداما في التجارة الخارجية.

**التوصيات:**

يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات:

- يفضل محاولة ترقية التعامل بالتحصيل المستندي في عمليات التصدير وهذا من خلال تشجيع الصناعات الناشئة.
- محاولة التعامل بمختلف تقنيات التجارة الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل.
- محاولة نشر الثقافة البنكية في وسط المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف بالتقنيات التي تقدمها البنوك وخاصة التقنيات القصيرة الأجل.
- إحكام القواعد العامة للاستيراد والتصدير بواسطة منشورات مصدرة من البنك المركزي تقود إلى تقليل المخاطر والسلبيات التي قد تنجم من التحرر الدولي للتجارة الخارجية فيما يتعلق باستيراد وتصدير بعض السلع.

**آفاق الدراسة:**

نظرا للأهمية البالغة التي تساهم بها البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية وهذا من خلال التقنيات المناسبة لذلك، تجعل هذا الموضوع بحثا مفتوحا لمزيد من الدراسات الأخرى التي تكون أكثر، ومن آفاق الدراسة:

- محاولة دراسة الموضوع في بيئة مالية مختلفة عن بيئة الدراسة.
- محاولة إجراء دراسة حول تمويل التجارة الالكترونية.
- القيام بدراسات أخرى حول واقع عمليات تمويل التجارة الخارجية على أداء المؤسسات الأجنبية.

# قائمة المصادر والمراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**


1. احمد عليم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي مؤسسة شباب الجامعة النظافة والنشر مصر الطبعة 04.
2. مازن عبد العزيز قاعورة، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية منشورات الحبي الحقوقية، مروت، انسان 2006.
3. الأخالد وبسبب الرئوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار الشاهخ، عمان 2009.


**الاطروحات والرسائل الجامعية:**


1. شيخي حفيظة ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2011/2012.
2. زير مي نعيمة التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010/2011.
3. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة:سطيف 1، 2018/2019،.
4. راوية عالمي، وهيبة صوطة، اليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة للفترة 2010–2016 – مذكرة تخرج مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قائمة 2017/2018.
5. إيمان بوزيد وحسينة عرة تسيير مخاطر تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص التمويل المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2015/2016.
6. عبابسة محمد شوقي دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2018/2019.

7. وقاد مروى، الادوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة تخرج ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
8. لعماري غنية، دور الاعتماد المستندي في تحويل التجارة الخارجية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، إدارة اعمال المركز الجامعي بحي فارس – المدية –.

**المجلات والمقالات:**

1. معامي قبلة، محون جمال الدين، التجرير المالي وانعكاسه على تقنيات التمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017.
2. مديحة بن زكري بن علو شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني، (التجارة الخارجية من التقيد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة الجلفة، سبتمبر 2019.
3. سحنون جمال الدين دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني المركز الجامعي تيبازة جامعة الجزائر، ديسمبر 2015.
4. مناصري بحي دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس، العدد 1 جامعة خميس مليانة الجزائر، أفريل 2020.
5. عزيزي أحمد عكاشة الأجهزة والاجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 02 جوان 2017.
6. عبدات مراد التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 بدون منة نشر.
7. كلوش عاشور، مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات المالية، جامعة بسكرة، يومي 21–22 نوفمبر 2006.
8. بقاش وليد بن دادة عمر حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والاسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04 العدد 01، جامعة جيجل، جوان 2019.
9. حسونة عبد الغني، نظام التوطين المصرفي كضابط لتسوية دفع الثمن في عقود التجارة الدولية، مجلة المفكر، العدد 18، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، فيفري 2019.

10. معزي صونيا الغش وأثره على الالتزام المصرفي المستقل في عقد الاعتماد المستندي في القانون الجزائري، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، بدون سنة نشر.
11. عبد الله لينده، عن اعتبار الاعتماد المستندي آلية لمكافحة جريمة تبييض الأموال المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، بدون سنة نشر.

**الأوامر:**

1. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2005 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرامية العدد 52 الصادر في 27 أوت 2003، العدل والمتمم بموجب الأمر رقم 0410 المؤرخ في 26 أوت 2010 مجريدة الرسمية العدد 50 الصادر في 01 ستمبر 2010.

**المطبوعات الجامعية:**

1. فراس الأشتر، مقدمة في التجارة الخارجية، المحاضرة الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة الحماة، 10/03/2017.
2. بالعجين خالدية، تقنيات التجارة الدولية، محاضرات قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2017-2018.

**المواقع الالكترونية:**

1. www low-uni met
2. https: //azziomar wordpress.com.
3. http://www.forum.educ40.net/showthread.php?t-37396
4. http://aljazairalyoum.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. KENDI Lyes Mémoire de fin cycle En vue de l'obtention du diplôme de master en Science " conomique Étude de la conduite d'une remise documentaire à Pimportation au sein de la Trust Bank Algeria 601 Année universitaire 2014/2015.

# الملاحـــــق

الملحق رقم 01:

(1)

اسم المستورد: [redacted] IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

ADD:UNIT 04-05 16TH FLOOR THE BROADWAY NO.54-62 LOCKHART ROAD WANCHAI HK

## INVOICE

CONSIGNEE:SARL [redacted] اسم المستورد

Add: [redacted] 10/12 COOP EMIR عنوان المستورد

ABDELKHADER M'SILA ALGER

NIF: [redacted]

INVOICE NO: 20240101

DATE: 2024/02/05

BDL/ Banque deDéveloppementLocal ALGERIE Agence M'sila 364

| ITEM | DESCRIPTION OF GOODS | QUANTITIES (PCS)/(KG) | UNIT PRICE (USD) CFR | TOTTALE AMOUNT (USD)CFR |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Charinier pour porte verre GM | 2460PCS | US$4.00 | US$9,840.00 |
| 2 | vérin hydraulique pour port | 2560PCS | US$15.00 | US$38,400.00 |
| 3 | Tube inox pour rampe d'escalier | 7097KG | US$2.50 | US$17,742.50 |
| TOTAL CFR PORT BEJAIA | | | | US$65,982.50 |

COUNTRY OF ORIGINE:CHINA

MODE PAYMENT :D/P AT SIGHT

TOUT LES PORTS EN CHINE ( ANY PORTS IN CHINA) PORT OF DISCHARGE:BEJAIA PORT ALGERIE .

FREIGHT: 5765 USD

**BENEFICIARY BANK: ZHEJIANG CHOUZHOU COMMERCIAL BANK**
**BANK ADDRESS: YIWU LEYUAN (EAST), JIANGBIN ROAD, YIWU ZHEJIANG CHINA**
**SWIFT BIC:CZCBCN2X**
**BENEFICIARY COSTUMER:BOUNTIES IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED**
**A/C NO: NRA15638142010500000623**

For and on behalf of
Bounties Import And Export Company Limited

**الملحق رقم 02:**

(2)

بنك التنمية المحلية
بنك التنمية المحلية

التاريخ: 24.03.2024

اسم المستورد

إشعار القبول

لتحويل الزجاج ... ج. شركة

رقم الحساب: 00500364000000 ...

عنوان المستورد

الموضوع: إشعار القبول

عندنا أن نعلمك أن طلب التوطين الخاص بك رقم: 1121-2024-364 بتاريخ: 14-02-2024، مع الفاتورة المبدئية رقم 20240101 بتاريخ: 2024/02/05 بمبلغ: 65982,500 دولار أمريكي مقبولة من قبل خدمات المراقبة لدينا.

نحن ندعوك للحضور إلى مكاتبنا في أقرب وقت ممكن، مع جميع المستندات المطلوبة للفحص والتوطين النهائي.

تحياتنا الودية.

3

بنك التنمية المحلية
بنك التنمية المحلية

التاريخ 24.03.2024

## طلب فتح ملف توطين الاستيراد

وفقا لأنظمة الصرف الحالية، نطلب منكم فتح ملف التوطين المتعلق بالاستيراد المحدد أدناه:

اسم المستورد
عنوان المستورد

الاسم أو اسم الشركة: SARL
العنوان الكامل: [redacted]
رقم التعريف الضريبي (NIF): [redacted]
رقم السجل التجاري: B18[redacted]
رقم الحساب: 00500364000000[redacted]

العقد التجاري: فاتورة مبدئية
المورد: SARL [redacted]
بلد المنشأ: الصين
المبلغ: 65,982,500 دولار أمريكي
طريقة الدفع: تسليم مستندي
مصطلح التجارة الدولية: CFR
المتعلقة بالبضائع:

| البلد الأصلي | سعر الوحدة | وصف المنتج | تسعيرة جمركية |
|---|---|---|---|
| الصين | 4 | لأبواب البناء --- | 8302103000 |
| الصين | 15 | الاسطوانات ---- | 8425429200 |
| الصين | 2.5 | أخرون ---- | 7308909900 |

من المعلوم أننا نعفيكم من كافة المسؤوليات المتعلقة بالوضع الجمركي لهذه البضائع، فيما يتعلق بأنظمة الصرف المعمول بها، ونشهد على شرفنا أنه لدينا أي وسيلة للدفع في الدول الاجنبية، مما يسمح لنا بتنفيذ سداد قيمة هذا الاستيراد في الموقع ونوافق على أن تتم تسوية هذه العملية ماليا وفقا للمعايير المعمول بها ونعفي بنك التنمية المحلية من أي مخاطر صرف محتملة قد تنشأ عنها

Nous nous engageons enfin d'ores et déjà à vous remettre aussitôt après dédouanement le justificatif douanier cette opération.

Signature Auto
Cachet

X

امضاء المستورد

SARL

浙江柴州商业银行

SWIFT:CZCBCN2X ZHEJIANG CHOUZHOU COMMERCIAL BANK;ADD:BLK-B CHOUYIN BLD.NO.188,SHANGCHENG AVE YIWU ZHEJIANG,CHINA,322000 T:057985315598.

(4)

# COLLECTION INSTRUCTION

DATE:2024-03-14

WHEN CORRESPONDING PLEASE QUOTE OUR REF.NO. OC No.OC241560201578

Dear Sirs,

We enclose the following draft(s)/documents as specified hereunder which please collect in accordance with the instructions indicated herein.

| DRAWER | TO:COLLECTING BANK |
|---|---|
| IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED | BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL ALGERIE/EDLAGENCE M'SILA 364 |

| PRESENTING BANK | DRAWEE |
|---|---|
| ZHEJIANG CHOUZHOU COMMERCIAL BANK | SARL |
| DELIVER DOCUMENTS AGAINST PAYMENT | ADD/LOCAL LOTS LOTS NO. |
| DUE DATE | |
| TENOR AT SIGHT | |

| INVOICE NO: | AMOUNT | USD65,982.50 |
|---|---|---|
| 20240101 | Plus | USD0.0 |
| | Less | USD0.0 |
| | TOTAL AMOUNT | USD65982.50 |

LIST OF DOCUMENTS

| Doc | COMMERCIAL INV. | PACKING LIST | ORIGIN CERT | ORIGINAL B/L | QUAL CERT | COC | CCPIT | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1st | 1 | 1 | 1-2C | 3/3 | 1-2C | 1 | 1 | | | |
| 2nd | | | | | | | | | | |

DISPOSAL OF PROCEEDS UPON COLLECTION:

PLEASE REMIT THE PROCEEDS TO BANK OF AMERICA, N.A.,NEW YORK,NY (SWIFT:BOFAUS3N) FOR CREDIT OF OUR A/C NO. 6550890252 QUOTING OUR REF NO.

SPECIAL INSTRUCIONS:

+PLEASE DELIVER DOCUMENTS AGAINST PAYMENT.
+ALL YOUR CHARGES ARE BORNE BY THE DRAWEE.
+IN CASE OF A TIME BILL,PLEASE ADVISE US OF ACCEPTANCE GIVING MATURITY DATE.
+IN CASE OF DISHONOR,PLEASE DO NOT PROTEST BUT ADVISE US OF NON-PAYMENT/NON-ACCEPTANCE BY TELEX/SWIFT GIVING REASONS.
+THIS COLLECTION IS SUBJECT TO UNIFORM RULES FOR COLLECTIONS (ICC PUBLICATION NO.522).

REMARKS:

**THIS IS A COMPUTER GENERATED LETTER. NO SIGNATURE REQUIRED.**

BDL - AGENCE M'SILA 364
COURRIER ARRIVEE
N° 249
DATE 28.3.2024

SARL [redacted] M'SILA

(5)

M'sila le: **24/02/2024**

**BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL**
**Agence de M'sila**
**Cite administrative M'sila**

**Objet : Demande d'ouverture de dossier de domiciliation "import"**

**Monsieur le Directeur,**

Conformément à la législation et à la réglementation des changes et du commerce extérieur en vigueur dans notre pays, notamment :

1. Le Règlement de la Banque d'Algérie N° 07-01 du 03 Février 2007, relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises. (J.O.R.A N) 31 du 13 Mai 2007).

2. L'Ordonnance N° 22/96 du 09 juillet 1996 (J.O.R.A N°43 du 10 juillet 1996) relative à la répression de l'infraction à la réglementation des changes et des mouvements de capitaux de et vers l'Algérie, modifiée et complétée par l'Ordonnance N° 03-01 du 19 Février 2003 (J.O.R.A N° 12 du 23 Février 2003).

Dont nous avons pris connaissance des termes et disposition, nous vous saurions gré de nous attribuer, en notre nom, un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

**A/INFORMATIONS CONCERNANT L'OPERATION COMMERCIALE**

- Contrat N° ..... du ..... ou,
- Facture, N° **20240101** du **05/02/2024** ou,
- Facture pro forma N° **20240101** du **05/02/2024** ou,
- Bon de commande N° ..... du ..... ou,
- Confirmation définitive d'achat N° ..... du ..... ou,
- Echange de correspondances N° .....du.....et N° ..... du ..... ou sont incluses toutes les indications nécessaires à l'identification des parties, ainsi que la nature de l'opération commerciale.

Nature des marchandises / produits(s) : **WINDOWS GLASS ACCESSOIRIES**

- Montant en devises : **65.982,50 USD**
- Termes de vente (INCOTERMS) : (F.O.B ; C & F ; autres) : **C F R**
- Modalités de paiement : Virement ou "transfert libre", remise documentaire, remise libre, crédit documentaire). : **Remise documentaire**
- Montant en Dinars Algériens (à titre indicatif) :
- Provenance de la marchandise (indiquer le pays, et le port d'embarquement) : **Any port CHINA**
- Pays d'origine de la marchandise : CHINA
- Tarif (s) douanier (s) : **8302103000**
  S'il est prévu plusieurs tarifs douaniers, indiquez le tarif du produit qui a le plus grand montant)
- Délai(s) de livraison :
- Date prévisionnelle d'expédition :

(6)

# ENGAGEMENT

Je soussigné Mr [redacted] représentant légal de la société : اسم مسير الشركة

-Raison sociale : **SARL** [redacted] اسم الشركة

-Activité : **ENTREPRISE DE MENUISERIE DE BOIS ET ALLUM**

-Adresse : **LOCAL N°01 LOTS N° [redacted] COOP** [redacted]

-NIF : **001828056445488**

M'engage au nom de la société que je représentant à ce que les produites importés au titre de

La facture du **05/02/2024** N° **20240101** (montant) **USD 65.982,50**

Seront destines exclusivement besoin de l'exploitation de l'entreprise de-ce fait, je m'interdis

A revendre les produites en question en l'état.

En outre, j'atteste que les quantités importées correspond effectivement aux capacités de

Production et aux moyens humains, matériels et de stockage de la société

Fait à : M sila, le 24/02/2024

Cachet et signature de l'opérateur

-Authentification de la signature de l'opérateur
Par l'agence domiciliataire

-N° domiciliation de la facture

07

# IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

ADD:UNIT 04-05 [redacted] WANCHAI HK

## INVOICE

CONSIGNEE:SARL [redacted] DE VERRES
Add: Local N°[redacted] LOTS [redacted]
[redacted] M'SILA ALGER
NIF: [redacted]

INVOICE NO: 20240101
DATE: 2024/02/05

BDL/ Banque deDéveloppementLocal ALGERIE Agence M'sila 364

| ITEM | DESCRIPTION OF GOODS | QUANTITIES (PCS)/(KG) | UNIT PRICE (USD) CFR | TOTTALE AMOUNT (USD)CFR |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Charinier pour porte verre GM | 2460PCS | US$4.00 | US$9,840.00 |
| 2 | vérin hydraulique pour port | 2560PCS | US$15.00 | US$38,400.00 |
| 3 | Tube inox pour rampe d'escalier | 7097KG | US$2.50 | US$17,742.50 |
| TOTAL CFR PORT BEJAIA | | | | US$65,982.50 |

COUNTRY OF ORIGINE:CHINA
MODE PAYMENT :D/P AT SIGHT
TOUT LES PORTS EN CHINE ( ANY PORTS IN CHINA) PORT OF DISCHARGE:BEJAIA PORT ALGERIE .

FREIGHT: 5765 USD

**BENEFICIARY BANK: ZHEJIANG CHOUZHOU COMMERCIAL BANK**
**BANK ADDRESS: YIWU LEYUAN (EAST), JIANGBIN ROAD, YIWU ZHEJIANG CHINA**
**SWIFT BIC:CZCBCN2X**
**BENEFICIARY COSTUMER:BOUNTIES IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED**
**A/C NO: NRA15638142010500000623**

(5)

See website for latest version of the reverse | Ver página Web para términos y condiciones | Смотрите веб-сайт для ознакомления с условиями и положениями | 查看我们网站上的条款和条件 | www.msc.com

**MEDITERRANEAN SHIPPING COMPANY S.A.**
12-14, chemin Rieu, 1208 GENEVA, Switzerland
website: www.msc.com

**BILL OF LADING No. MEDUQJ829785**
ORIGINAL
(Non-Negotiable if "Combined Transport" see Clause 1)

NO.& SEQUENCE OF ORIGINAL B/L's: 1 Of Three
NO. OF RIDER PAGES: 1 One

SHIPPER:
IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED
ADD:UNIT 04-09 18TH FLOOR THE
NO.84-92 ROAD
WANCHAI HK

CARRIER'S AGENTS ENDORSEMENTS: (Include Agent(s) at POD)
SHIPPER'S LOAD, STOW AND COUNT
SAID TO CONTAIN
Lloyds/IMO Number: 9839435
FCL/FCL - FREE OUT
"All expenses resulting from container discharge from ship's bay/deck up to the returning of empty container to empty depot site for Merchant's account. Such costs and expenses may include but are not limited to : container shifting, restow on vessel, discharging, transferring, plugging and monitoring for reefer containers, storage and demurrage, empty container transportation and unloading when returned to empty depot, tom tir pavilion, repair of damaged containers, etc."
"The receiver is fully responsible to return the empty containers clean, in good state, without any label and free of any fees to the empty depot designated by the local agent of the Line.
(Continued to the Description section)

CONSIGNEE: This B/L is not negotiable unless marked "To Order" or "To Order of ..." here
SARL [illegible] TRANSFORMATION DE VERRES
ADD: LOCAL N° [illegible]
COOP I [illegible]
ALGER
NIF: 000[illegible]

NOTIFY PARTIES: (No responsibility shall attach to Carrier or to his Agent for failure to notify - see Clause 20)
SARL [illegible] ES
ADD: LOCAL N° 01 LOTS 293 LOTS NO [illegible]
19012 OUED [illegible] BEJAIA
ALGER
NIF: 0[illegible]

Carrier has no liability or responsibility whatsoever for any loss or damage to the goods by reason of inherent variations in atmospheric temperature during the water transit, and / or caused by inadequate packing of the Goods for carriage in dry/air containers, and / or whatever else of the Goods, in such temperatures.

PORT OF DISCHARGE AGENT:
SARL MECA Mediterranean Shipping Company
Algeria/CITE DES FRENES, MOUHOUSH
PROMOTION ABBOU QUARTIER &QHIR
BEJAIA (EX BOUGIE), 06000
Phone :+213 34 214 132
Fax :+213 34 214 559

| VESSEL AND VOYAGE NO (see Clause 4 & 5) | PORT OF LOADING | PLACE OF RECEIPT (Combined Transport ONLY - see Clause 1 & 5.2) |
|---|---|---|
| MSC GULSUN - FJ404W | NANSHA, CHINA | XXXXXXXXXXXXXXXX |
| **BOOKING REF** (01) XXXXXXXXXXXXXX | **SHIPPER'S REF** Service Contract Number 114087-888-ST | **PORT OF DISCHARGE** BEJAIA (EX BOUGIE), ALGERIA | **PLACE OF DELIVERY** (Combined Transport ONLY - see Clause 1 & 5.2) XXXXXXXXXXXXXXXX |

**PARTICULARS FURNISHED BY THE SHIPPER - NOT CHECKED BY CARRIER - CARRIER NOT RESPONSIBLE (see Clause 14)**

| Container Numbers, Seal Numbers and Marks | Description of Packages and Goods (Continued on attached Bill of Lading Rider pages(s), if applicable) | Gross Cargo Weight | Measurement |
|---|---|---|---|
| | Second Notify Party: IBS INTERNATIONAL BUSINESS SERVICE LIMITED<br>ADDRESS: SUITE 902,ONE MIDTOWN,<br>11HOI SHINGROAD,TSUEN WAN,N.T.,<br>HONK KONG | | |
| | continued from Carrier's Agent Endorsements<br><br>DEMURRAGE<br>DRY CONTAINERS<br>From 16th day until 22nd day: USD 24/ 20'DV (USD 32/ 20'DV HAZ) USD 44 / 40'DRY (USD 56 / 40' HAZ) USD 81/ 45'HC (USD 66 / 45'HC HAZ)<br>From 23rd day to 60th day: USD 44/ 20'DV (USD 56/ 20'DV HAZ) USD 84/ 40'DRY (USD 110/ 40' HAZ) USD 87/ 45'HC (USD 126 / 45'HC HAZ)<br>From 61st day onwards: USD 85/ 20'DV (USD 78/20'DV HAZ) USD 120/ 40'DRY (USD 156/40'D HAZ) USD 138/ 45'HC (USD 180 / 45'HC HAZ)<br><br>SPECIAL EQUIPMENT (Open top, Flat rack, Platform, Tank)<br><br>From 16th day until 22nd day: USD 56/ 20' (USD 40 / 20'HAZ) USD 66/ 40' (USD 80 / 40' HAZ)<br>From 23rd day to 60th day: USD 80/ 20' (USD 80 / 20' HAZ) USD 106/ 40' (USD 138 / 40' HAZ)<br>From 61st day onwards: USD 80/ 20' (USD 49 / 20' HAZ) USD 120/ 40' (USD 156 / 40' HAZ)<br><br>REEFER CONTAINERS<br><br>From 4th day until 8th day: USD 56/ 20'RF (USD 72 / 20'RF HAZ) - USD 110 / 40'RF (USD 143 / 40'RF HAZ)<br>From 9th day onwards: USD 110/ 20'RF (USD 143 / 20'RF HAZ) - USD 240 / 40'RF (USD 312 / 40'RF HAZ)<br><br>Please see attached RIDER for Container / Cargo Description(s).<br>1 x 20' DRY VAN<br><br>Total Items: 918<br>Total Gross Weight: 24340.000 Kgs<br>Total Measurement: 29.000 CU. M<br><br>Freight Prepaid | | |

FREIGHT & CHARGE: Cargo shall not be delivered unless Freight & Charges are paid(see Clause 18)

| FREIGHT & CHARGES | BASIS | RATE | PREPAID | COLLECT |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

RECEIVED by the Carrier in apparent good order and condition (unless otherwise stated herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated in the box entitled Carrier's Receipt for carriage subject to all the terms and conditions hereof from the Place of Receipt or Port of Loading to the Port of Discharge or Place of Delivery, whichever is applicable. IN ACCEPTING THIS BILL OF LADING THE MERCHANT EXPRESSLY ACCEPTS AND AGREES TO ALL THE TERMS AND CONDITIONS, WHETHER PRINTED, STAMPED OR OTHERWISE INCORPORATED ON THIS SIDE AND ON THE REVERSE SIDE OF THIS BILL OF LADING AND THE TERMS AND CONDITIONS OF THE CARRIER'S APPLICABLE TARIFF AS IF THEY WERE ALL SIGNED BY THE MERCHANT.

If this is a negotiable (To Order / on Bill of Lading) one original Bill of Lading, duly endorsed must be surrendered by the Merchant to the Carrier (together with outstanding Freight and charges) in exchange for the Goods or a Delivery Order. If this is a non-negotiable (straight) Bill of Lading, the Carrier shall deliver the Goods or issue a Delivery Order (after payment of outstanding Freight and charges) against the surrender of one original Bill of Lading or in accordance with the national law at the Port of Discharge or Place of Delivery whichever is applicable.

IN WITNESS WHEREOF the Carrier or their Agent has signed the number of Bills of Lading stated at the top, all of this tenor and date, and whenever one original Bill of Lading has been surrendered all other Bills of Lading shall be void.

For and on behalf of
SINOTRANS SOUTH CHINA CONSOLIDATED LIMITED
[illegible]

| DECLARED VALUE (Only applicable if Ad Valorem charges paid - see Clause 7.3) | CARRIER'S RECEIPT (No. of Cntrs or Pkgs rcvd by Carrier - see Clause 14.1) | SIGNED on behalf of the Carrier MSC Mediterranean Shipping Company S.A. By its Agent |
|---|---|---|
| XXXXXXXXXXXXXXX | 1 cntr | |
| **PLACE AND DATE OF ISSUE** GUANGZHOU 19-Feb-2024 | **SHIPPED ON BOARD DATE** 15-Feb-2024 | (2) As agents only |

447 Standard Edition - 01/2017 TERMS CONTINUED ON REVERSE ... A 398949962

9

...ge for large version of the reverse | Ver página Web para términos y condiciones | Смотрите веб-сайт для ознакомления с условиями и положениями | 请参阅反面条款 | www.msc.com

**MEDITERRANEAN SHIPPING COMPANY S.A.**
12-14, chemin Rieu, 1208 GENEVA, Switzerland
website: www.msc.com

**BILL OF LADING No. MEDUQJ829785**
**RIDER PAGE**
Page 1 of 1

CONTINUATION PARTICULARS FURNISHED BY THE SHIPPER - NOT CHECKED BY CARRIER - CARRIER NOT RESPONSIBLE (see Clause 14)

| Container Numbers, Seal Numbers and Marks | Description of Packages and Goods (Continued on attached Bill of Lading Rider pages(s), if applicable) | Gross Cargo Weight | Measurement |
|---|---|---|---|
| TRLU3212377<br>20' DRY VAN<br><br>Seal Number:<br>FJ20362298<br>Tare Weight: 2,250 kgs.<br>Marks and Numbers:<br>N/M | 918 Package(s) of<br>CHARINIER POUR PORTE VERRE GM<br>VERIN HYDRAULIQUE POUR PORT<br>TUBE INOX POUR RAMPE D'ESCALIER | 24,340.000 kgs. | 28.000 cu. m. |
| | Total : | 24,340.000 kgs. | 28.000 cu. m. |

For and on behalf of
SINOTRANS SHEKOU CONTAINER LOGISTICS CO., LTD.
招商中外运集装箱物流有限公司

| PLACE AND DATE OF ISSUE | SHIPPED ON BOARD DATE | SIGNED, on behalf of the Carrier MSC Mediterranean Shipping Company S.A. by As Agent |
|---|---|---|
| GUANGZHOU<br>19-Feb-2024 | 15-Feb-2024 | As agents only |

447

Standard Edition - 01/2017

A 398949963

09

# IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

ADD:UNIT 04-05 16TH FLOOR [illegible] WANCHAI HK

Mob.:0086 18358002919

## PACKING LIST

CONSIGNEE: [illegible] DE VERRES

Add: Local N°01 LOTS [illegible] LOTS N° 1[illegible]

M'SILA ALGER

NIF: [illegible]

INVOICE NO: 20240101

DATE: 2024/02/05

BDL/ Banque deDéveloppementLocal ALGERIE Agence M'sila 364

| ITEM | DESCRIPTION OF GOODS | QUANTITIES (PCS)/(KG) | TOTAL PKGS | TOTAL G.W (KGS) | TOTAL (CBM) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Charinier pour porte verre GM | 2460PCS | 918 | 24340.00 | 28.00 |
| 2 | vérin hydraulique pour port | 2560PCS | | | |
| 3 | Tube inox pour rampe d'escalier | 7097KG | | | |
| TOTAL | | | 918 | 24340.00 | 28.00 |

COUNTRY OF ORIGINE:CHINA

MODE PAYMENT :D/P AT SIGHT

TOUT LES PORTS EN CHINE ( ANY PORTS IN CHINA) PORT OF DISCHARGE:BEJAIA PORT

For and on behalf of [illegible] Import And Export Company Limited

[illegible]

# ORIGINAL

NO

1. Exporter
YIWU[illegible] IMPORT & EXPORT CO.LTD
YIWU ZHEJIANG CHINA
O/B [illegible] PORT AND EXPORT COMPANY LIMITED
ADD:UNIT 08-05,16TH FLOOR ,THE BROADWAY,NO.54-62
LOCKHART ROAD WANCHAI HK
***

Serial No.
Certificate No: CCPIT351-2400210805
24C330713543/002 R3

ICC CERTIFICATE OF ORIGIN

CERTIFICATE OF ORIGIN
OF
THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

2. Consignee
SARL [illegible] TRANSFORMATION DE VERRES
ADD:LOCA[illegible]TS LOTS N°: [illegible]
[illegible] M'SILA ALGERIA
NI[illegible]

3. Means of transport and route
FROM NANSHA,CHINA TO BEJAIA PORT ALGERIA BY SEA

5. For certifying authority use only
CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE/CHINA CHAMBER OF INTERNATIONAL COMMERCE

4. Country / region of destination
ALGERIA

VERIFY URL HTTP://CHECK.CCPITECO.NET/

| 6. Marks and numbers | 7. Number and kind of packages; description of goods | 8. H.S.Code | 9. Quantity | 10. Number and date of invoices |
|---|---|---|---|---|
| N/M | CHARIOT POUR PORTE VERRE CM<br>VÉRIN HYDRAULIQUE POUR PORT<br>TUBE INOX POUR RAMPE D'ESCALIER<br>TOTAL: SAY NINE HUNDRED AND EIGHTEEN (918) PACKAGES ONLY<br>*** | 8302103000<br>8425425200<br>7308909500 | 24340KGS | 20240131<br>FEB.05,2024 |

11. Declaration by the exporter
The undersigned hereby declares that the above details and statements are correct, that all the goods were produced in China and that they comply with the Rules of Origin of the People's Republic of China.

[illegible] IMPORT & EXPORT CO.,LTD

JINHUA CHINA MAR.11,2024

Place and date, signature and stamp of authorized signatory

12. Certification
It is hereby certified that the declaration by the exporter is correct.

CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE
ADDRESS:[illegible]
FAX:0579-8246[illegible] TEL:0579-8246[illegible]
JINHUA CHINA MAR.11,2024

Place and date, signature and stamp of certifying authority

page 1 of 1

11

中华人民共和国出入境检验检疫 正本
ENTRY-EXIT INSPECTION AND QUARANTINE ORIGINAL
OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

# 品质证书
# QUALITY CERTIFICATE

共 1 页,第 1 页 page 1 of 1
编号 No.: 336250040094847034

发货人 Consignor: [redacted] IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

收货人 Consignee: [redacted] SARL [redacted] Add: Local N° 01 LOTS 283 LOTS N° 19/12 COOP EMIR ABDELKHADER M'SILA ALGER NIF: [redacted]

| | |
|---|---|
| 品名 Description of Goods | CHARNIER POUR PORTE VERRE GM VERIN HYDRAULIQUE POUR PORT TUBE INOX POUR RAMPE D'ESCALIER |
| 标记及号码 Mark & No. | N/M |
| 报检数量/重量 Quantity/Weight Declared | 24340 KGS |
| 包装种类及数量 Number and Type of Packages | 918PACKAGES |
| 运输工具 Means of Conveyance | BY SEA |

附加声明 ADDITIONAL DECLARATION

INSPECTION STANDARD ACCORDING TO
一、包装:上述货物包装,包装完好
PACKING : THE ABOVE GOODS PACKAGING , PACKING SOUND.
二、 货物装箱情况(LOAD CONDITION OF CARGO)
货物在检验地点检验后被装入如下标识符号的集装箱;
THE GOODS INSPECTED HAVE BEEN LOADED INTO CONTAINER(S) WITH THE FOLLOWING IDENTIFIED NUMBERS AFTER ON-SITE INSPECTION;
箱号(CONTAINER NO.) 封号(SEAL NO.)
TRLU3212377 FJ20362298
提单号码(BILL OF LOADING NO.) MEDUQI829785
三、 品质:外观全新,所检项目符合标准要求
QUALITY: THE GOODS ARE BRAND - NEW,THE INSPECTED ITEMS ARE UP TO THE REQUIREMENT OF THE STANDARD.

注意:本证书译文如有异点,模以中文为主。
N.B: IN CASE OF DIVERGENCE, THE CHINESE TEXT SHALL BE REGARDED AS AUTHENTIC

WE TESTIFY THESE GOODS HAVE BEEN PROVEN TO BE IN COMPLIANCE WITH THE APPROVED INTERNATIONAL STANDARDS.

********

Official Stamp

签证地点 Place of Issue: GUANGZHOU,CHINA 签证日期 Date of Issue: 15 FEB,2024

授权签字人 Authorized Officer: LIUWEN 签 名 Signature:

[cc-1(2018.4.20)+1]

BA0915628

(12)

المصدر IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

ADD:Unit 04-05 16TH FLOOR THE BROADWAY NO.54-62 LOCKHART ROAD WAN CHAI HK

Mob.:0086 18358002919

# CERTIFICATE OF CONFORMITY

المستورد Buyer:SARL

Add: Local N°01 LOTS LOTS N° COOP
M'SILA ALGER

NIF: 001828056445488

WE CERTIFY THAT THE GOODS UNDER INVOICE NUMBER : 20240101 , Dt.: 2024/02/05, ARE CONTROLLED AND FOUND CONFORMING TO INTERNATIONAL

ORIGINE OF THE GOOD:CHINA

THIS CERTIFICATION IS MADE THE DAY OF 2024/02/15 IN YIWU CITY, CHINA

COMPANY STAMP

SIGNATURE

(13)

# Certificate of free marketing in the country of origin and / or provenance of products exported to Algeria

The competent authority [1]: CCPIT - CCIC

Attests to the request of [2]: SARL [redacted] المستورد

That the product (s) [3]: Charinier pour porte verre GM / vérin hydraulique pour port /Tube inox pour rampe d'escalier

PROFORMA N° : 20240101 , TOTAL : USD 65982.50

Relevant to sub-position (s): 8302103000 / 8425429200 / 7308909900

Manufactured by [4] : [redacted] IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

Are in accordance with the regulations in force or with the international standards when it comes to the requirments of the safety and the protection of the consumer [5]:CE& GB

is (are) marketed in[6] : CHINA

**visa of the competent authority**

For and on behalf of
[redacted] Import And Export Company Limited

[1] : identification of the authority;

[2] : name, address and business name of the operator;

[3] : Denomination and trademarks;

[4] : Identification of the original manufacturer;

[5] :menton the regulatory and / or normative references;

[6] : country of origin and / or provenance.

# IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED

ADD:UNIT [illegible] 16TH FLOOR THE [illegible] NO.54-62 [illegible] WANCHAI HK

## INVOICE

CONSIGNEE:SARL [illegible] TRANSFORMATION DE VERRES
Add: Local N° [illegible] LOTS [illegible] LOTS N° [illegible] COOP [illegible]
[illegible] M'SILA ALGER
NIF: [illegible]

INVOICE NO: 20240101
DATE: 2024/02/05

BDL/ Banque deDéveloppementLocal ALGERIE Agence M'sila 364

| ITEM | DESCRIPTION OF GOODS | QUANTITIES (PCS)/(KG) | UNIT PRICE (USD) CFR | TOTTALE AMOUNT (USD)CFR |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Charinier pour porte verre GM | 2460PCS | US$4.00 | US$9,840.00 |
| 2 | vérin hydraulique pour port | 2560PCS | US$15.00 | US$38,400.00 |
| 3 | Tube inox pour rampe d'escalier | 7097KG | US$2.50 | US$17,742.50 |
| TOTAL CFR PORT BEJAIA | | | | US$65,982.50 |

COUNTRY OF ORIGINE:CHINA
MODE PAYMENT :D/P AT SIGHT
TOUT LES PORTS EN CHINE ( ANY PORTS IN CHINA) PORT OF DISCHARGE:BEJAIA PORT ALGERIE .

FREIGHT: 5765 USD

BENEFICIARY BANK: ZHEJIANG CHOUZHOU COMMERCIAL BANK
BANK ADDRESS: YIWU LEYUAN (EAST), JIANGBIN ROAD, YIWU ZHEJIANG CHINA
SWIFT BIC:CZCBCN2X
BENEFICIARY COSTUMER:BOUNTIES IMPORT AND EXPORT COMPANY LIMITED
A/C NO: NRA15638142010500000623

For and on behalf of
Bounties Import And Export Company Limited

[illegible]

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
M'SILA : 01/04/2024
20[illegible] 20243100000 1 USD

SARL ISHAK TRANSFORMATION DE VER

المستورد

SARL [illegible]

LOCAL NO1 LOTS 2[illegible] CITE CO[illegible]
000
M SILA
28000 M SILA
ALGERIE

# AVIS D'OPERATION

Date.....: 30/05/24

Nos références.....: RDI RVI 29765 2

Donneur d'ordre.....: [illegible]

[illegible] IMPORT AND EXPORT COMPA

Références externes.....: OC241560201578

Montant de la Remise....: USD 65.982,50

| | Devise | Compte | Montant | Valeur |
|---|---|---|---|---|
| Cours..: 134,318500000 | | | | |
| Montant du règlement | USD | *65.982,50 | | |
| soit | DZD | 0 | 8.862.670,43 | |
| Nos frais et commissions | | | | |
| COMMISSION BANQUE D'ALGERIE | | | 8.862,67 | |
| COMMISSION COURTAGE ENC | | | 4.431,34 | |
| COMMISSION SWIFT ENC | | | 3.000,00 | |
| FRAIS PAYABLES AU CEDANT | | | | |
| T.V.A. | | | 570,00 | |
| Nous débitons votre compte | DZD | 003640000003416 | 8.879.534,44 | 13/05/24 |
| | | | 0,00 | |

88

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: بن قراع آمال المولود(ة) بتاريخ: 09/07/1988 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206829335 الصادرة بتاريخ: 09/01/2021 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية المؤسسة خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية في الجزائر - دراسة حالة بنك BDL

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 02/06/2024

التوقيع و البصمة

بن قراع آمال

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم التجارية

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2024/05/30

إلى السيد: صيرفي بنك لتنمية المحلية
وكالة المسيلة

**الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.**

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** العلوم التجارية **تخصص :** مالية ومحاسبة دولية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

**الطلبة:**

| الرقم | الاسم واللقب | رقم بطاقة الطالب | رقم ب.ت.و/ ر .س | الإمضاء |
|---|---|---|---|---|
| 01 | بن فراح أمال | UN2801202323075038815 | 206829335 | |
| 02 | بو زيبوة سهام | UN2801202302480894 | 20620386 7 | |

**عنوان المذكرة:** دور التحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة

| المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء ) | هيئة التربص(الإمضاء والختم) | رئيس القسم( الإمضاء والختم) |
|---|---|---|
| خنيش محمد الجيد<br>أستاذ التعليم العالي | بنك التنمية المحلية 364 AGENCE Banque de Développement Local | أ.د. بن عيسى عبد الحق<br>رئيس قسم |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التجارية

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة ): بوربيعة سهام المولود(ة) بتاريخ: 31/05/1993 بـ: مسيلة الجزائرية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206203867 الصادرة بتاريخ: 01/12/2020 عن: مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: إدارة مالية وتجارية للسنة الجامعية 2023/2024

المعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التحليل الاستشرافي في تحسين القرارات المالية في الجزائر

بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
نائب الرئيس المكلف بالأمن

نظرا للمصادقة على توقيع السيد: بوربيعة سهام
المسيلة في: 29/11/2024

Dans Scanner نمسوحة ضوئيا بـ

**ملخص**

هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة التحصيل المستندي في ترقية التجارة الخارجية، باعتباره أداة فعالة لتسوية المعاملات التجارية، سعت هذه الدراسة أيضًا إلى الاستفادة من معلومات جديدة حول تمويل التجارة نحو الخارج وإثراء معارفنا العلمية في هذا المجال، كما ركزت الدراسة على بيان طرق الدفع في التجارة الخارجية وتوضيح أفضلها وأكثرها أمانًا لطرفي التعاقد، بالإضافة إلى ذلك هدفت إلى الإلمام بكافة خلفيات وجوانب الموضوع، وتوفير كل ما له علاقة بالموضوع للطلبة القادمين، مع تحسيسهم بأهمية هذا المجال في عصرنا الحالي.

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تُعتبر البنوك التجارية الممول الأساسي لعمليات التجارة الخارجية.
- من أهم التقنيات التمويلية للتجارة الخارجية هي التقنيات القصيرة الأجل، مثل التحصيل المستندي.
- تقنية التحصيل المستندي تُعتبر أقل تكلفة مقارنة بالاعتماد المستندي.
- التجارة الخارجية تُعتبر أهم روافد النقد الأجنبي في البلاد، خاصة في مجال الصادرات، حيث إن زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى توفر كميات كبيرة من العملات الصعبة، مما ينشط حركة الاقتصاد محليًا ودوليًا.
- تُعد التحصيلات المستندية من أكثر الأدوات استخدامًا في التجارة الخارجية.

**الكلمات المفتاحية:** التحصيل المستندي، بنك التنمية المحلية BDL، التجارة الخارجية.

**Abstract**

The current study aimed to highlight the extent to which documentary collection contributes to the promotion of foreign trade, as an effective tool for settling commercial transactions. This study also sought to leverage new information on trade financing and enrich our scientific knowledge in this field. Additionally, the study focused on outlining the methods of payment in foreign trade, clarifying the best and safest options for both contracting parties. Furthermore, it aimed to provide a comprehensive understanding of the topic and supply all relevant information to future students, emphasizing the importance of this field in our contemporary era.

From this study, we reached the following conclusions:

- Commercial banks are considered the primary financiers of foreign trade operations.
- One of the most important trade finance techniques for foreign trade is short-term techniques, such as documentary collection.
- Documentary collection is considered less costly compared to letters of credit.
- Foreign trade is one of the main sources of foreign exchange in the country, especially in the field of exports, where an increase in export volume leads to the availability of large amounts of hard currency, stimulating economic activity both locally and internationally.
- Documentary collections are among the most widely used tools in foreign trade.

**Keywords**: documentary collection, Banque de Développement Local (BDL), foreign trade.